ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Measurability: Development and Characteristics in Al Munsif Books Explained by Ibn Ginni

Adel Farman umuh khan
Prof.Dr. Adnan Abdul Rahman Hamoudi league

A B S T R A C T

The research examines the old morphological model as well as the shift in the morphological lesson in East and West. The concept of measurement in the early stages of its inception is an indicative concept. Early grammarians did not have a logic condition of measuring morphology. The purpose of measurement during the first and second centuries was to establish general provision. In the fourth century it was intended to create a new meaning that Arab have not heard about before.

© 2019 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.26.2019.6

Keywords:
Evolution of measurement
Measurement at Ibn Asfour
The abstract trio

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 25 Nov. 2018
Accepted 30 January 2019
Available online 6 Nov 2019
Email: adxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

القياس وتطوره وخصائصه من خلال كتابي المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني وكتاب الممتع لابن عصفور

عادل فرمان امه خان
أ.د. عدنان عبد الرحمن حمودي الدوري

الخلاصة

يكتسب هذا البحث أهميته بالدرجة الأولى من كونه يبحثُ في النموذج الصرفي القديم، والصورة التي آلت إليه الدرسُ الصرفي في المشرق والمغرب ، وأنَّ مفهوم القياس في المراحل الأولى من نشأته يعدّ مفهوماً استقرائياً قائماً على المسموع المروى، فلم يكن عند النحاة والصرفيين الأوائل قياساً منطقياً بشروطه ومقدماته وقضاياه، فكان الغرض من القياس عند العلماء القرنين الأول والثاني يراد به وضع الأحكام العامة ، أمّا في القرن الرابع فكان يراد به هذا ومعنى جديد هو إمكان استنباط شيء جديد في اللغة لم

يسمع من العرب قياساً على ما تكلمت به العرب.

إنّ تاريخ نشأة القياس يعدُّ مقروناً بتاريخ نشأة القواعد العربية نفسها ولهذا يعزو البعض نشأة القياس الى أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) على الرغم من أن تلك الدعوى تفتقر الى الأدلة. أما البداية الحقيقية للقياس فظهرت على يد عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) وهو أقدم ما ينسب اليه الولع بالقياس ، بل ويسرف فيه، وهذا يسلمنا الى أنّ النحو قد عرف القياس قبل الحضرمي، وأنّ النحاة قبله كانوا يأخذون به منهجاً قبل أن يسرف فيه[١].

فلم يعد النحو عند الحضرمي مجرد ملحوظات عابرة بل اخذت معالمه تتحدد فظهر القياس على يديه حتى قيل انه ((أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل))[٢] وهكذا تركز دوره في ثلاث مهام فقد شقّ النحو وبنى هيكلاً تكتمل به القواعد الاصلية الكبرى، كما حول القياس من الجانب الاستعمالي الذي هو محاكاة الجمل العربية في الاستعمال ليشمل القياس النظري النحوي وهو قياس حكم على حكم وتوضيح العلل بطريقة مبسطة[٣]. فقد ((كان اذعانه للقياس يتطلب تفريعاً لمسائل النحو وبعجاً له))[٤] ولهذا يقول ابو الطيب اللغوي (ت٣٥١ هـ) : ((كان يقال عبدالله أعلم اهل البصرة وأعقلهم ففرّع النحو وقاسه))[٥] وقد كان هذا الاهتمام بالقياس هو سبب مقارنة الخليل بين الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء حيث يقول : ((كان عبدالله يُقدَّم على أبي عمرو في النحو وأبو عمرو يُقدَّم عليه في اللغة))[٦]. ويقول أبو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) مقارناً بينهما : ((وكان ـ أي الحضرمي ـ شديد التجريد للقياس، ويقال : انه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء، وكان أبو عمرو بن العلاء أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها)) [٧].

لقد كان الحضرمي يمثل انعطافاً كبيراً في الدرس النحوي ، لأن القوم قبله كانوا يعنون باللغة من جمعٍ لها وفهمٍ لغريبها ، واحاطة بلهجاتها ، أما هو فقد أخذ ينفذ الى دقيق تعبيرها، ويلمح اطرّاد أصولها ، وراح يوجه طلبته الى هذا اللون من النظر في دراسته العربية وتعمق الاصول التي تطّرد وتنقاس[٨]. ففضل الحضرمي يتضح في التنبيه الى هذا المبدأ الأساسي من مبادئ التفكير العلمي وهو اطراد الظواهر والقياس عليها، وانصب اهتمامه على هذه الأسس العامة التي تَنْبني عليها قواعده[٩].

وكان احتكام الحضرمي للقياس سبباً في معارضاتٍ من فحول الشعراء[١٠] يقول ابن سلام :((كان ابن أبي اسحق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب))[١١] فقد دفعه حرصه على القياس واطراده الى الطعن في الفصحاء ومنهم الفرزدق ومعارضاته له كثيرة ومشهورة ، ويتضح من هذه المعارضات أن المقيس عند الحضرمي هو ما ننشئه من نصوص لغوية ، والمقيس عليه ليس كلام العرب ، بل ما اطرد هذا الكلام وانقاس حتى اصبح قاعدة ، وفي هذا الموقف ذكاء في تصور الفرق بين كلام العرب وبين قواعد النحو، فهو يقيس على ما يطرد وينقاس وهو القاعدة النحوية التي استخلصت من المستوى الموحد

الذي يضرب عن اللهجات صفحاً[١٢] . وكأنَّ ابن أبي اسحق يشرع مذهباً سيكثر من بعده ، وهو تأويل الشواهد وتوجيه السماع توجيهاً يرتضيه العقل النحوي الجديد، ويوافق الاصول الموضوعة[١٣].

وتأتي أهمية دور عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) بوصفه امتداداً لدور الحضرمي وتحكيم القياس في مسائل النحو[١٤] وإن كان ابن عمر يختلف قليلاً عن الحضرمي حيث تأثر بأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) في الاهتمام بالغريب ، اذ نجده يهتم بمراعاة القواعد المطّردة ، حتى إنه يختار من النصوص ما يوافق القياس، ولكنه في الوقت نفسه يهتم بالغريب ولهجات العرب حتى إنه ليحاول القياس عليها ، فاذا وجد تضارباً بينهما فزع الى النصب ، معتمداً على التأويل[١٥]. وقد كان تحكيمه للقياس سبباً في الطعن على العرب الفصحاء اذا خالفوا القياس ، وكان يصعد في هذا الطعن من العصر الجاهلي[١٦]، ومن ذلك تخطئته المشهورة للنابغة في قوله[١٧] :

فبِتُ كأنيّ ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ

إذ قال : أساء النابغة ، ووجهها أن يكون السُّمُّ ناقِعاً ، وكان عيسى ينزعُ إلى النصب ما وجد لذلك سبيلاً . كما أدّى به كأستاذه إلى معارضة القرّاء ومخالفة جمهورهم . وهكذا تأتي اهمية الشيخين الحضرمي وابن عمر إذ عنيا بالقياس وحكماه في المسموع وعدّاه اساساً مهماً أقاما عليه صرح النحو أصولاً وفروعاً ، وبذلك مهدا للنحاة من بعدهما ترسيخ القياس بوصفه اصلاً مهماً تتبني على أساسه القواعد.

أمَّا أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) فقد كان يمثل مرحلة الالتزام باللغة أكثر من الالتزام بالقياس المجرد عن الاستخدام العملي لها[١٨]، فهو في قياسه يمثل مرحلة الالتزام ، لأنه لا يهدر لغة من اللغات ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لمرحلة الجمع المبكرة، فهو وإن كان ميالاً إلى تغليب الأكثر الأعم من كلام العرب، فهو في الوقت نفسه لم يكن ليهمل الشاذ ولا النادر وإنما يضع له قاعدة ، وهو أنه يحفظ ولا يقاس عليه، فهو يقول ردأ على سؤال : ((كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجَّة ؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات))[١٩]، وهكذا كان منهجه مختلفاً عن الحضرمي وابن عمر في أنَّه كان يسلم للعرب ولا يطعن عليهم[٢٠].

وسار يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) على نهج أبي عمرو بن العلاء، فكان همه الرحلة الى البادية والسماع عن العرب في مواطنهم ، واشتغل كذلك بالقياس ، وكانت له مذاهب وأقيسة تفرَّد بها ، وحكى عنه سيبويه آراءه التي تحكي قياس العرب في كلامهم . قال ابو عثمان المازني (ت ١٤٩هـ) : وكان يونس يقول في تصغير: (حُطائط حُطيّطٌ) ، وفي تحقير (قبائل) اسم شيء : (قُبيِّل) فلا يهمز، والخليل وسيبويه يهمزان[٢١]. قال ابو عثمان: ((وإثبات الهمزة وحذف الالف أقيَسُ ، لأنَّ الهمزة حرفٌ حيٌّ متحرّكٌ، والالف ساكنة فهي أولى بالحذف))[٢٢].

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : ((قول يونس في (قبائل) وقوله في (حطائط) واحدٌ ، لأنَّ من مذهبه حذف الآخر من الزائدين، ولا ينظر إلى قوته ، وضعف الأوّلِ ، فكأنَّه لمّا حذف الهمزة من (

قبائل) صار الحرفُ إلى (قبالٍ) بوزن (غزالٍ) ، فلمّا حقَّر قلب ألف (فعالٍ) ياءً لوقوع ياء التحّقير قبلها، فقال : (قُبيّلٌ) كما تقول : (عُزَيّل) . وإنما ذهب يونس الى حذف همزة (حُطائط) في التحقير، لأنها أقرب الى الطَّرفِ فضَعُفَتْ فحذفها، والألف وإن كانت ساكنة فهي أسْبَقَ منها فقويَت عنده بالتَّقدُّم فأقرَّها. والقول ما رآه أبو عثمان من حذف الألف لضعفها بالسُّكون. وهو قول الخليل وسيبويه))[٢٣].

ونخلص من هذه المحاولات المبكرة في القياس بنتيجة بالغة الأهمية وهي أصالة القياس النحوي في نشأته ، بمعنى أن الاشباه والنظائر نبعت من صميم اللغة وأن القاعدة النحوية إن هي إلا قياس يُحتذى وينسحب على مواضع أخرى ، ومن ثم جمع النحاة الأوائل الاشباه والنظائر حفظاً للّغة وأبلوا في ذلك بلاءً حسناً فكانت المرحلة الأولى تمثل مرحلة بناء قاعدة القياس بوصفه قائماً على المسموع المروى حتى يقفوا على القاعدة[٢٤]. ولم يكن أرباب القياس على بدع من الأمر، فأصحاب اللغة انفسهم اتسعوا في طردها وتعريفها واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم[٢٥].

أمَّا الخليل فيعد الغاية في تصحيح القياس ، اذ بلغ القياس على يديه وتلميذه سيبويه من بعده إلى مستوى النظرية المتكاملة فقد استطاع من خلال عنايته بالقياس أن يوجد النحو علماً له اصوله وقواعده ، فقد أصّل القياس وأظهر معالمه وأركانه ، وأرشده حسه اللغوي واستقراءه للغة إلى معرفة الأصول والفروع. وهذه هي عماد القياس، فبنى قياسه على الكثرة المطّردة من كلام العرب، مع نصه الدائم على ما يخالفهُ، ومحاولته في اكثر الأحيان أن يجد له تأويلاً[٢٦].

ولقد اتخذ القياس عند الخليل صوراً وأشكالاً مختلفة تظهر ما وصل إليه القياس على يديه من نضج ، منها ما يمكن ان يسمي قياس الشبه (المنزلة)[٢٧]، وقياس التمثيل (الفرض)[٢٨]، والقياس المفارق[٢٩]. وحسبنا أن نطلع على باب النداء أو التصغير أو التحقير[٣٠]، في كتاب تلميذه سيبويه لنعلم مدى امتلاء هذه الابواب بقياس الشبه الذي هو القياس الأعم والأغلب في أقيسة الخليل.

وهكذا تبلور القياس النحوي بشكله التنظيري من أصل وفرع وعلة وحكم على يد الخليل، ولم يكتف الخليل بالاعتماد على القياس في وضع أصول النحو فحسب، بل حكم مقاييسه أيضاً في أبنية الصرف. ومن الطبيعي ان يكثر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) من الاعتماد على القياس كما كان الحال عند استاذه ، وأن ينبنيَ قياسه على اساس صحيح من السماع ، سواء أ كان ذلك عن العرب الفصحاء أم عن شيوخه الثقات أمثال يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) والخليل (ت ١٧٥هـ) الذي يعد المنبع الخصب لعلم سيبويه ، ويصور لنا ظاهرة المرونة في اللغة وطواعيتها في القياس بقوله : ((وليس شيء يُضطرّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً))[٣١].

ويبدو أن سيبويه ((كان متشدداً في قياسه ، وظاهر كتابه يشهد بكثير من مظاهر هذا التشدد في القياس))[٣٢]، فهو يكرر كثيراً عبارات مثل : ((لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))[٣٣]، ويقول: ((نقيس على الاكثر))[٣٤]، ويقول ايضاً: ((فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولا يقاس

عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه))[٣٥]. أمَّا عن صور القياس عند سيبويه فهي امتداد لصور القياس عند أستاذه، وتأتي أهمية قياس سيبويه في أنَّه أصَّل تلك الصور، فاذا كان الخليل قد فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما، فإنَّ سيبويه قد توسَّع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة وبخاصة في الصرف[٣٦].

وتأتي أهمية الكسائي في أنه جمع بين علمين من علوم الثقافة العربية وهما القراءة والنحو، واهتم بالقياس اهتماماً شديداً، فالنحو عنده إنما هو قياس يُتَّبَع وكما اتسعت وتعددت مصادر سماعه ، تعددت صور القياس أيضاً، واستطاع بفضل حرصه على كل ما يسمع أن يحفظ في قياسه بشواذ اللغات واللهجات حماية لها من الضياع، وأن يجعل لها مكاناً في قراءاته التي تشذ منها حروف على قواعد النحو البصري[٣٧].

أما الاخفش (ت ٢١٥ هـ) فهو يمثل تطوراً جديداً في القياس وطريقة استخدامه ، حيث تميز بمنهجه الخاص المخالف لمنهج أشياخه ، فإذا كان الخليل لم يقس على الشاذ والنادر وحفظهما أو أوّلهما، فإن الاخفش كان يقيس على الشاذ والنادر، واذا كان شيوخ البصريين قاسوا على ما سمعوه عن العرب وما نقلوه عنهم من لغات ، فإن الاخفش لم يكن يقيس في كل قياسه على السماع وإنَّما كان يقيس أحياناً دون سماع . وإذا كان شيوخ البصريين لم يفسحوا للقراءات الشاذة فإنه أفسح لها، من أجل هذا كله يعد خارجاً على ما اتفقت عليه مقاييس البصريين[٣٨]، كما افسح المجال أيضاً للقياس على الاشعار التي لا تطّرد مع القواعد[٣٩]. حتى اصبح إمام الخلاف في النحو والصرف.

وكان الفرّاء ثالثُ ثلاثةٍ ـ مع الأخفش الاوسط والكسائي ـ أقاموا صرح قياس جديد اتسم بالمرونة والتوسع مما أدى الى تباين الآراء بين هؤلاء الثلاثة واعلام البصريين[٤٠]، وبنى قياسه على قاعدة صرح بها وهي أن القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر، ولكنه على الرغم من ذلك انزلق الى رفض بعض القراءات ومخالفة القرَّاء[٤١]، وقد كان ذلك انعكاساً لمنهجه في القياس وفرض سلطان العقل على سلطان النقل[٤٢].

تطور القياس في القرن الثالث والرابع الهجريين

١. مذهب المازني القياسي في مسائل الصرف

اقتفى المازني (ت ٢٤٩ هـ) آثار شيخه الأخفش فيما ذهب إليه في توسيع دائرة القياس وبسط قواعده[٤٣]. قال المازني : ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم))[٤٤] وعلل ابن جنّي قوله : ((هذا إنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعلٍ ومفعول ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته اصلاً وقِسْتَ عليه ما لم تسمع . وهذا اثبتُ وأقيسُ. فاذا سمعت (قام زيدٌ) أجزْتَ أنت (قَعَدَ بِشْرٌ) وإن لم تسمعهم يقولون (قَعَدَ بِشْرٌ) ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيرُه وفي معناه ، فجرى ذلك مجرى رفْعِ الفاعلِ الذي لا ينكَسِرُ))[٤٥].

قال ابو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) اذا قلت : (طاب الخشكُنان)[٤٦] فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إيَّاه قد أدخلته كلامَ العرب ، فترفعه وإن كان أعجمياً ، لأن كل فاعلٍ عربيٍّ مرفوعٌ ، فإنما تقيسُ على ما جاء وصحَّ[٤٧].

فمنهج المازني ، إنك اذا أردت البناء على ما بَنَتِ العرب من الأسماء والأفعال فيجب ان تنظر الى كلام العرب فاذا وجدت مثاله عندهم فابنِ على ما بَنتْ وذلك هو القياس ، فهو يقول : ((وانما كتبتُ لك في صدر هذا الكتاب ـ اي التصريف ـ هذه الامثلة ، لتعلم كيف مذهبُ العرب فيما بَنَتْ من الاسماء والأفعال ، فاذا سُئلت عن مسألة فانظر: هل بنت العرب مثالها ؟ فإن كانت بَنَتْ ، فابنِ مثل ما بَنَتْ ، وإن كان الذي سُئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تَبْنِهِ، لأنَّك إنَّما تريدُ أمثلتَهم وعليها تقيسُ))[٤٨].

وهذا منهج واضح وسبيل للتوسع مفتوح والعرب منذ جاهليتهم حتى اسلامهم يميلون الى التوسع في اللغة ، وينهجون مثل هذا المنهج فيرتجلون الفاظاً لم يسبقهم أحد إليها . وكذلك منهج الأعرابي كان اذا قويت فصاحته وسَمَتْ طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله ، فقد حكى عن رؤبة[٤٩] وأبيه انهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وكان الفرزدق يُلْغِز بالأبيات ، ويأمر بألقائها على ابن أبي اسحق ، وعلى هذا قال أبو عثمان المازني : ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب))[٥٠]، على ان القياس لا يجري على مسائل الصرف واللغة واحداً فقد يكون باب أقيس من باب وهذا يعني اننا لا نستطيع أن نجري قياساً واحداً على اللغة؛ لأن في ذلك تحديداً لحريتها وتضييقاً على التوسع لها فيها، فقد يجيء باب في اللغة كثير الاستعمال عندهم فنقيس عليه ونكثر القياس ، بينما يقل الباب الآخر في كلامهم فنتحرج في القياس عليه ونقلله ولنضرب مثالاً على ذلك أنَّك تقول في الإلحاق : (شَمْلَلْتُ وصَعْرَرْتُ و جَلْبَبْتُ ـ بتكرير اللام ـ وهو أقيس من باب حَوقَلْتُ وبَيْطَرْتُ وجَهْوَرْتُ) . لان موضع اللام من الثلاثة مكرّراً للإلحاق ، فهو مطرّد لا ينكسر، وأمَّا ما لم يطرّد ولم يكثر كثرته فلم يقِسْهُ وسَلَّم ما سمع منه، وهذا هو القياس[٥١] لذا قال المازني: ((إنَّ أقْيَسَهُ ان يكون بتكرير اللام))[٥٢]. ومن ذلك أيضا انه لم يجعل المصدر (فِيْعال) من الفعل (فاعَلَ) قياساً ، قال: ((مصدر (فاعَلت) أصله (الفِيعال) ، وقد جاء (قاتلته قِيْتالاً) فإن هذا ليس بالقياس))[٥٣]، وأوضح ابن جنّي مراده ، فقال : ((إن فِيْعالاً ليس يكثر مصدراً لفاعلتُ))[٥٤] وإن كان الأصل، لأن هناك اصولاً كثيرة مختزلة غير مستعملة إلا عند الشذوذ وهذا المصدر مثلها في الشذوذ فينبغي أن لا يحمل (الحِيحاء والعِيْعاء)[٥٥] عليه لقلته.. وإنَّما لم يكن عنده بقياس لقلة (فِيْعال) في مصادر (فاعَلتُ)[٥٦].

فالقياس يكون على ما كثر استعماله ((فحمله على الاكثر هو القياس))[٥٧]، وهذه الكثرة هي الحَكَم اذا ورد عن العرب سماعان مختلفان، مع تصحيح ما ورد عن العرب وكان أقل من غيره . وذلك أنَّ (مأ وروطاً) أفشى في اللغة من (مَرْطِيّ) وكلاهما جائز، والأول الاختيار[٥٨].

والمسألة تحتاج الى توضيح اكثر، لذا قال ابن جني : ((وليس يريد بقوله : (فإن هذا ليس بالقياس) أن مصدر (فاعَلْت) ليس في القياس أن يجئ على (فيعال) لأن هذا هو الاصل والقياس ـ وإن كان اصلاً مرفوضاً ـ وإنما كان هو القياس ، لأن (فاعَلت) في العدة والحركة والسكون ، مثل (أفْعَلتُ) فمن حيث قلت : (أكرمت إكراماً) كان القياس أن تقول : (قاتِلت قِتالاً) ، ليكون على وزن (أكرمت إكراماً) ، ولكنهم استخفّوا طرح الياء واكتفوا بالكسرة منها، فيقول أبو عثمان المازني: سَوْمُك ايّايَ أن أحمل (الحِيحاء والعيعاء) على ما هو غير مطّرِد في بابه ليس بقياس منك فافهمه))[٥٩].

وهذا المذهب قريب من مذهب الخليل وسيبويه فهما يذهبان الى انه يجوز لك ان تبني من العربي عربياً ورد مثله في كلام العرب، فهما يقولان : ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنىً في كلامهم ، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟))[٦٠]، وهو خلاف مذهب الاخفش الذي يجيز لك أن تبني في العربي عربياً ورد مثله في كلام العرب أو لم يرد من أعجمي أعجمياً وعربياً فهو يقول : ((يُجيز لك أن تبني على ما بنت العرب.... وإن لم يكن من أمثلة العرب...))[٦١].

ومعنى ذلك ـ عند الاخفش ـ انه لا يلتفت الى سماع فيما يبني قياساً ، فاذا قست على بناء من الأبنية وعارضه ما هو مسموع في العرب أخذت بالقياس مع وجود المسموع ، وليس كذلك المازنيّ ومن حذا حذوه كأبي علي الفارسي وابن جنّي وابن فارس . يقول ابن فارس : ((وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لانَّ في ذلك فساد اللغة وبطلان لحقائقها))[٦٢].

ويدلك على ان القياس يجب أن يعضده السماع عند المازني قوله في الالحاق : ((وهذا الالحاق بالواو والياء والالف لا يقدم عليه الا أن يسمع ، فاذا سمع قيل الحق ذا بكذا))[٦٣]، وقد سأل ابن جنّي أستاذه أبا على الفارسي عن هذا الموضع فقال : ((لو اضطُرَّ شاعر الآن ، لجاز أنْ يبني من (ضَرَبَ) اسماً وفعلاً وصفة وما شاء من ذلك ، فيقول: (ضَرْبَبَ عمرو زيداً) و(مررت برجلٍ ضَرْبَبٍ) و (ضَرْبَبٌ افضل من خَرْجَجٍ) لأنه إلحاق مطَّرد من الإلحاق ، نحو هذا (رجلٌ ضَرَنبىً) ، لأنَّ هذا الإلحاق مُطَّرِدٌ ، وليس لك أن تقول : (هذا رجلٌ ضَيْرَبٌ ولا ضَوْرَبٌ) لأن هذا لم يطّرِدَ في الإلحاق. فقلت له : أتُرْتَجَلُ اللغة ارتجالاً ؟ فقال : نعم لأنَّ هذا الإلحاق لما اطّرد صار كاطّراد رفع الفاعل ألا ترى ، انك تقول : طاب الخُشكُنانُ، فترفعه وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة))[٦٤].

وعلى هذا فلابدّ أن يطّرد بناء في اللغة ما لم يُسمع مثله، فاذا اطَّرد جاز، يقول المازني : ((والملحق بالواو والياء ليس بمطَّرد الا أن يُسْمَع ، ولكنك إنْ سُئِلْتَ عن مثاله جَعْلتَ في جوابك زائداً بإزاء الزائد ، وجعلت البناء كالبناء الذي سئلت عنه))[٦٥]. واذا تعارض القياس والسماع يجب النطق بالمسموع على ما جاء من غير قياس ((لأن السماع يبطل القياس))[٦٦].

قال ابو عثمان المازني : ((وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[٦٧]، واغْيَلَتِ المرأةُ[٦٨]، وأجْوَدَ وأطْيَبَ) فهذا ليس بقياس[٦٩] لكنه لابدَّ من قبوله، وقياسه : (استحاذ، وأغالت ، وأجاد ، وأطاب) ولكن السماع أبطل فيها القياس، لأنك إنَّما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ثم انك بَعْدُ لا تقيس عليه غيره، الا تراكَ لا تقول في استقام : استقومَ ولا في استباع: استَبْيَعَ، فإن هذا خارج عن القياس والاستعمال جميعاً))[٧٠].

وأخبَر ابن مِقْسَمٍ (ت ٣٥٤ هـ) عن ثعلب (ت ٢٩١هـ) قال : ((يقال (استصْوَبْتُ الشيء، واسْتَنوَقَ الجَمَلُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ)، ولم يقولوا :استصبْتُ ولا استناق ولا اسْتتاسَتْ ، لأن ذلك ليس بأثقلَ من (استحوذ) وكأنه اسهل منه))[٧١]. هذا هو مذهب المازني – واليه ذهب ابن جني – ان قوة الرواية المسموعة وضعفها يؤثران على اطَّراد البناء وشذوذه، كما أن الكثرة والقلة في المسموع يؤثران كذلك على القياس، ولما لم يكن ثمَّة باب ينفذ الى اضعاف صيغة" استحوذ" لكونها قرآنا فصيحا لم يجز تركها.

وجدير بالذكر ان ابن جنّي لم يجعل القياس المخالف للمسموع عديم الفائدة، إنما جعله ذخيرة للمحدثين إذا احتاج إليه أحدهم في شعر، أو سجع، اذ هو من كلام العرب ما دام على قياس كلامهم ، وبذلك وصّى ابو الحسن الاخفش (ت ٢١٥هـ)[٧٢].

هذا هو مذهب المازني في القياس جملة في كتابه التصريف، أكمل به جهود من سبقه من العلماء، وفصل بين النحو والصرف وفتح باب التمارين غير العملية في الصرف لمن بعده، وكانت مناظراته كثيرة تدل على حذقه علم الكلام واستيعابه له أصولاً وفروعا[٧٣].

٢. القياس الصرفي بعد المازني :

ثم جاء تلميذ المازني – المبرِّد(ت ٢٨٥هـ) ، وكان دائم الاحتكام الى القياس، ولكنه يقيم دعائمه على السماع ويرد ما يخالف الكثرة الغالبة من كلام العرب، ويفسح المجال للقياس عند عدم ورود هذه الكثرة، فهو يقدم السماع على القياس . ولذلك لا يقيس المبرد على الشاذ والنادر- هادفاً من ذلك طرد القياس - ويعدهما سبيلاً الى الزلل ، حيث يقول : ((اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كَثُرَتْ زَلاتُكَ))[٧٤] ويزدحم كتابه (المقتضب) بالقياس، وبخاصة القياس القائم على علّة المشابهة ، كما يزدحم الجزء الرابع من كتابه بالقياس التمثيلي الذي يتخذ شكلاً تدريبياً نظرياً[٧٥].

ومعنى ذلك انه حدث تطور للقياس ، فقد رأينا القياس، يبدأ باستقراء اللغة، وجمع شتاتها، ثم اخذ الجمع يتزايد وظهرت مشكلة الشاذ والنادر فقاس النحاة على الأعم الأغلب، واذا كان أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) في بداية الجمع للغة يطرح اللغات الشاذة ويعدها لغات، فان الخليل وتلميذه سيبويه كان يؤولان الشاذ والنادر أو ما خالف قياسهما ويخضعانه للقياس ، وجاء المبرد فعد اللغات الشاذة عائقاً يحول بين القياس والاطراد، ومن هنا اصبح القياس هو الحكم وصار السماع خاضعاً للقياس وليس العكس[٧٦]، وهكذا وصل القياس في نهاية القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع الهجري الى مفهوم شكلي.

وكذلك كان ابن السراج (ت ٣١٦هـ) معنياً باطراد القاعدة اذعاناً للقياس ومن ثم فهو لا يأبه بالشاذ والنادر ولا يعول عليهما، وقد ذهب الى انه لو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل اكثر الصناعات والعلوم[٧٧]، وفي هذا ما يدل على ادراكه ان الاساس في كل قاعدة علمية ان تطَّرد ، أن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ لا أن يتخذ قاعدة مستقلة لكل ما يشذ مما يعطل القواعد ويصيبها بالشلل[٧٨]. ولعل الاضافة التي قدمها الزجاجي (ت ٣٧٧هـ) للقياس هي عنايته بالعلة أساساً من أُسس القياس[٧٩]، وحذا حذو سالفيه في قياس التمثيل أُسلوباً من أَساليب التدريب ، يضيف من عنده وجوهاً من العلل والأَقيسة وهي جميعاً تغمس في اصطلاحات المُناطقة والمتكلمين[٨٠].

أمَّا أبو علي الفارسي فقد بلغ اعتداده بالقياس مبلغاً عظيماً جعله يقول: ((أخطِئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطِئ في واحدة في القياس))[٨١]، ويتعجب ابن جنّي من مهاراته في القياس اذ يقول : ((فما كان اقوى قياسَهُ وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أُنُسَهُ ، فكأنه إنَّما كان مخلوقاً له))[٨٢].

وكان يتوسع في قياسه ، كما أجاز القياس على الضرورة في الضرورة[٨٣] وهو يحذو في قياسه حذو البصريين في القياس على الأكثر، أما القليل والنادر فيحفظ ولا يقاس عليه ونستطيع أن نقف على قياس الفارسي من خلال كتابه (الحجة في القراءات السبع) وكما نستطيع ذلك من خلال الخصائص الذي يعد الفارسي مفتاحاً للأصول التي أصَّل عليها ابن جنّي خصائصه[٨٤]. وحتى قضايا القياس عند ابن جنّي كانت من وحي أستاذه وتوجيهه[٨٥].

جاء تلميذ الفارسي – ابن جنّي – وقد اعتنى بالقياس عناية شديدة حتى قال: ((إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس)) [٨٦]، ولقد بلغت أقيسته من الكثرة بحيث يمكن أن تقول إنّ كتاب (الخصائص) إنّما هو مجموعة كبيرة من الأقيسة السديدة[٨٧]. وسعة القياس عنده نابعة من احترامه للّغات العرب وعدّها جميعاً حجة فليس لك ان تردّ لغة من اللغات وإنّما قصارى ما لك أن تختار منها ما يروقك[٨٨].

وهذا القصد من القياس يؤيد ما ذهب اليه د. ابراهيم انيس من أنّ القياس عند علماء القرنيين الأول والثاني كان يُراد به وضع الأحكام العامة، أمَّا في القرن الرابع فكان يُراد به هذا مع معنى جديد هو إمكان استنباط شيء جديد في اللغة لم يُسمع من العرب قياساً على ما تكلمت به العرب[٨٩].

القياس عند ابن عصفور

القياس هو أساس ركين في اللغة العربية ، يُلجأ إليه إذا تعذر السماع ، وربما أستُعين به مع وجود السَّماع ، كالذي نراه في مسألة زيادة النون في الاسم آخراً بعد ألف زائدة . فقد اشترط ابن جنّي ألا يكون ما قبل الألف مضاعفاً، للحكم بزيادة الألف والنون ، إذ ربما كان أحد المضعَّفين في (رمّان) و (مُرّان) زائداً والنون أصلية[٩٠]. ولكنَّ ابن عصفور خالف ابن جنّي قائلاً : ((والصحيح أنَّه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين بدليل من السّماع والقياس[٩١].

أمَّا القياس فإنَّ النون اختصّت زيادتها في هذا الموضع ، أو ثالثةً ساكنة ، وأحد المضعّفين زائد حيث كان ، وما اختصّت زيادتُه بموضع كان أولى بأن يُجعل زائداً مما لم يختصّ ، ألا ترى أنَّ الهمزة في : أفعىً ، قضينا عليها بالزيادة ، وعلى الألف بالأصالة ، لأنَّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة ، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاّ أوّلاً خاصة . فكان المختصُّ يَشرَك غير المختص بكثرة زيادته في ذلك الموضع ، ويزيد عليه بقوّة الاختصاص[٩٢].

وأمَّا السماع فقوله عليه الصلاة والسلام للقوم الذين قالوا له : ((نحن بَنوُ غيَّان)). فقال لهم ، عليه الصلاة والسلام: ﴿ بل أنتم بنُو رَشْدان﴾[٩٣]. ألا تراه ، عليه الصلاة و السلام ، كيف تكرّه لهم هذا الاسم ، لأنَّه جعله من الغيّ، ولم يأخذه من الغين ، وهو السحاب . فدلّ ذلك على أنّه إذا جاء مضاعف في آخره ألف ونون ، مثل رمّان، أَنَّه ينبغي أن يقضى عليه بزيادة الألف والنون))[٩٤].

ولمّا كان السّماع مقدّماً على القياس[٩٥] في الاحتجاج ، فإنَّ ابن عصفور إذا اختلف لديه في مسألة مذهبان ، أحدهما قياسيّ والأخر سماعيّ ، قدَّم الثاني منهما مع استحسانه للأول[٩٦]. فاسم الفاعل من (جاء) فيه مذهبان[٩٧]: أحدهما لسيبويه ، ويقوم على ابدال الهمزة الثانية من (جائئ) ياء لانكسار الهمزة قبلها . والثاني للخليل ، ويقوم على القلب المكانيّ بجعل اللام من (جايئ) في موضع العين ، فيكون (جاءٍ) ولا تلتقي همزتان[٩٨]. وقد احتجّ ابن عصفور لمذهب الخليل ، ثم رجّح عليه مذهب سيبويه بالسماع ، كما يلي : فإن قيل : وما الذي حمل الخليل على ادّعاء القلب؟ فالجواب أنَّ الذي حمله على ذلك كثرةُ العمل الذي في مذهب سيبويه ، ألا ترى أنَّ (جائياً) في مذهب سيبويه أصله (جايِىءٌ) ثمَّ[٩٩] (جائئُ) ثمَّ (جائِيٌ) ثمَّ (جاءٍ)، وفي مذهب الخليل أصله (جايِئٌ) فقلب فصار (جائِيٌ) ثم (جاءٍ) ؟ فمذهب سيبويه فيه زيادة على مذهب الخليل . فلذلك تكلَّف القلب ، إذ كانوا يقلبون فيما لا يؤدّي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين : شاكٍ ولاثٍ والأصل فيهما: شائكٌ و لائثٌ.

ورجحّ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) مذهب الخليل على مذهب سيبويه[١٠٠]، لأن مذهب الأخير يلزم توالي اعلالين على الكلمة من جهة واحدة ، وهما قلب العين همزة ، وقلب الهمزة التي هي لام ياءً . وتوالي إعلالين على الكلمة ، من جهة واحدة ، لا يوجد في كلام العرب إلا نادراً في ضرورة الشعر[١٠١]. وهذا الترجيح حسن ، إلا أنَّ السماع يشهد لمذهب سيبويه . وذلك أنَّ من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ ، فيحذف العين من شائكٌ ولائث . ومنهم من يقول : شاكٍ و لاثٍ ، كما تقدم فيقلب . والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف ، وكلّهم يقول : شائكٌ ولائثٌ ، فلمّا وجدنا العرب كلَّها تقول : جاءٍ، ولا تحذف[١٠٢]، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله . إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل[١٠٣] .

أمَّا في لغة القالبينَ في : شاكٍ ولاثٍ فيحتمل أن يكون مقلوباً ، ويحتمل أن يكون باقياً على أصله . فقد حصل إذاً ما ذهب إليه سيبويه سماعاً ، وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به فهو محتملٌ[١٠٤]. ومنها أيضاً ترجيحُ ابن عصفور لمذهب الزَّجاج (ت ٣١١ هـ) على مذهب سيبويه ، في

جمع (مصيبة) ، فكان القياس فيها (مصاوِب) ، ثم أبدلوا الواو المكسورة همزة تشبيها لها ، حشواً[١٠٥] ، بها في أول الكلام، فتكون مثل أقائيم في جمع أقوام . وهو مذهب الزجاج . وإمَّا أن يكونوا غَلِطوا فشبَّهوا ياء مصيبة وإنْ كانت عيناً، بالياء الزائدة في نحو : صحيفة ، فقالوا : مصائب ، كما قالوا : صحائف. وهو مذهب سيبويه . قال ابن عصفور: ((و الأوَّلُ أقيس عندي ، لأنَّه قد ثبت له نظير . وهو أقائيم))[١٠٦] .

أمَّا المسألة التي لم يرد فيها سماع فإنَّ القياس هو الحكم المعتمد فيها . مثال ذلك أنَّ الواو الواقعة بعد ألف زائدة ، في اسم مفرد يوافق منتهى الجموع، إذا تقدَّم الألف ياء أو واواً ، فإنَّ في الواو الثانية خلافاً [١٠٧]: فمذهب سيبويه إجراء ذلك مُجرى الجمع ، لقربه منه ، فتبدل الواو همزة . ومذهب الزجّاج (ت ٣١١ هـ) أنه لا يجوز إبدالها ، لأن الاسم مفرد ، وإنما ثبت إبدالها في الجمع . فتقول في (فواعِل) من القوّة على مذهب سيبويه : (قَواءٍ)، وعلى مذهب الزجّاج : (قَواوٍ) .

وقد احتكم ابن عصفور في هذه المسألة إلى القياس ، فقال : ((وهذا النوع لم يَرِد به سماع ، لكنَّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه ، أعني أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر)) [١٠٨]. وإذا اختلف لديه في المسألة الواحدة قياسان، غلّب ما كان منهما نظير المسموع على مالم يدعمه السماع[١٠٩] . فهو يعرض لقول العرب: (اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً) . فيرى أن في توجيهه مذهبين : أحدهما أن يكون الأصل (اتَّخَذَ)، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى . كما أبدلوا التاء من السين في (سِتّ)[١١٠]، والآخر أن يكون أصله (اسْتَتْخَذ) ، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل، استثقالاً للمثلين ، كما حذفوا التاء الأولى من (اتَّقَى) كراهية اجتماع المثلين أيضاً ، فقالوا : (تَقَى يَتْقي)[١١١] .

ويعقِّب ابن عصفور على هذين المذهبين بقوله: ((والصحيح من هذين القولين عندي الثاني ، لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين ، لاجتماع المثلين في : تقى ، وباطّراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل : تذكَّرُ وتَفَكَّرُ ، تريد : تتذكّر وتتفكَّر . ولم يثبت ابدال السين من تاء ، بل ثبت عكسه . والبدل في هذا ليس بقياس، فيقالَ به حيث لم يسمع . فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي، لأنَّ فيه الحمل على ما سمع مثله))[١١٢].

فإذا كان في المسألة مذهبانِ : أحدهما مقيس على الأكثر ، وفيه حمل على شذوذ واحد ، والآخر مقيس على الأقلّ ، وفيه حمل على شذوذين أو أكثر . فإن الأول هو الراجح ، لأنه أقل شذوذاً ، وأكثر نظائر . والمثال في هذا خلاف العلماء في الأصل الذي انقلبت عنه الألف من (واو). فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو ، لأنَّ ما عرف أصله من المعتلّ العين اكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو . ومنهم من ذهب إلى إنَها منقلبة عن ياء[١١٣] لأنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلّها من موضع واحد ، إذ ذلك مفقود في الصحيح[١١٤].

وقد بسط ابن عصفور هذين المذهبين ثم عقّب عليهما بقوله: ((والصحيح عندي الأوَّل. وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقلِّ فيها ـ من كونها منقلبة عن ياء ـ مع حمل الكلمة على باب : وعَوْتُ، أعني : مما لامه وفاؤه واو ، وذلك معدوم في كلامهم ، ومع حمل الكلمة على باب : حَيَوْتُ ، أعني : أن يكون عينها ياء ولامها واو ، وذلك أيضاً لم يجئ في كلامهم . وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملاً على الأكثر فيها ، ويكون في ذلك دخول في بابٍ واحدٍ معدومٍ، وهو كون اصول الكلمة كلها واوات))[١١٥].

وإذا تعارض في المسألة مذهبان قياسيّان ، أحدهما يعتمد الكَثرة ، والآخر يعتمد اللزوم ، كان الترجيح لدى ابن عصفور للثاني ، لأنَّه أقوى . فابن جنّي يرى أنَّ (خَزَنْزَنَ) تحتمل نونة الأولى الأصالة والزيادة ، لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب (صَمَحْمَح)[١١٦]، وإنْ كانت زائدة كان من باب (عَقَنْقَلٍ)[١١٧] . وباب (صمحمح) أكثر و أوسع . فبإزاء كون النون ساكنة ثالثة كون باب (صمحمح) أوسع من باب (عقنقل)[١١٨]. ولكنَّ ابن عصفور ينفي جواز كونها أصلية فيقول : ((وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد))[١١٩]. بل ينبغي أن يُقضى عليها بالزيادة ، لأنَّ زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة فيما عُرف له اشتقاق ، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كونُ باب صمحمح أوسع من باب عقنقل ، لأنَّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة .

أرى أن ردَّ ابن عصفور فاسد ، لأن باب (صمحمح) لا يخالف اللزوم الذي ذكر، ولابن جنّي أن يجعل هذا مما يحتمل وروده على أوسع البابين لعدم وجود دليل قاطع من اشتقاق أو تصريف.

والمعروف المعتمد لدى البصريين وأكثر البغداديين والأندلسيين أن القياس يجب أن يستند إلى ما اطّرد وكثُر وشاع ، والشواذ تحفظ كما سُمعت ، ولا تُجعل أصلاً يقاس عليه . والكلمة إذا حكاها أعرابيٌّ واحدٌ[١٢٠] ، شاذةً مخالفةً للجميع ، ولم يجز أن تجعل أصلاً أو حجة ، لأنها يجوز أن تكون كذباً ، ويجوز أن تكون غلطاً[١٢١]. لهذا ترى ابن عصفور مع اقراره بأنَّ (الفِخِّيْراء)[١٢٢] ممدود من (الفِخِّيْرَى) ،يجعله شاذاً ، لا يقاس عليه في الضرائر ولا في غيرها[١٢٣].

ولهذا السبب نفسه ، ترى ابن عصفور يدفع مذهب الفرّاء والأخفش في (أشياء) محتجاً بأن ما قاسا عليه قليل ، لا يقاس عليه . فقد ذهبا إلى أن أصلها (أَشْيِئَاءُ) حذفت الهمزة التي هي لام منها ، كما حذفت من (سوائِيةَ) و (بُرَآء) فقالوا : سَوايَة ، و بُراء. ولكنّ صاحب الممتع يدفع مذهبهما هذا ، لأن المقيس عليه فيه هو من القلّة بحيث لا يقاس عليه[١٢٤] .

ومن ثَمّ تراه يجمع ما شذَّ أو انفرد ، ويعقد له باباً خاصاً هو: ((باب القلب والحذف في غير حروف العلّة ، أو في حروف العلّة ، مما يحفظ ولا يقاس عليه))[١٢٥]. ولكنه لا يستطيع أن يحيط بكافّة تلك الشواذّ فيعتذر لذلك قائلاً : ((ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا لسَعته . فإن قيل : إذا كان من

السَّعة والكثرة بحيث يتعذّر ضبطه ، فينبغي أن يكون مقيساً ! فالجواب أنه ـ مع كثرته ـ من أبواب مختلفة ، لم يجئ منه في باب ما شيء يصلح أن يقاس عليه، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك))[١٢٦] .

فإذا كثرت النظائر ، وشاعت ، حملت ابن عصفور على إدخالها في حدود القياس، وإن كان فيمن تقدّمه علماء أنكروها ، أو حملوها على الشذوذ . ومن ذلك أن إبدال الهمزة من الألف ، إذا كان بعدها ساكن ، اتسع عند العرب وكثر كثرة ظاهرية ، نحو ما حُكي عن ايّوب السختيانيّ[١٢٧]، من أنه قرأ (ولا الضَـأَلّين)[١٢٨] فهمز الألف وحرّكها بالفتح ، لأن الفتح أخف الحركات ، ونحو ما حَكى أبو زيد الأنصاري من قولهم : شأَبة، و دأَبّة ، ونحو قولهم : زأَمَّها ، وجَأَنٌّ ،واشْعأَلَّ ، وابْيأَضَّ ، واذْهأَمَّ . وقد سأل المبرّد المازنيّ : أ تقيس هذا النحو ؟ فأجابه لا ولا أقبله ! ومع هذا فإن ابن عصفور يعقب على جواب المازنيّ قائلاً : ((بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر))[١٢٩]. ومِن هذا القبيل جعل ابن جنّي قول الراجز[١٣٠]:

مِنْ أَيّ يَوْمَيَّ مِنَ الموتِ أَفِرّ: ... أَيومَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ؟

هذا في حين أنَّ ابن عصفور يمنع القياس على ما جاء منه نظائر قليلة جداً ، كإبدال الهمزة من الألف ، ليس بعدها ساكن ، في مثل : العأَلَم ، والخأتم ، وتأْبَلتُ القِدرَ، إذا جعلت فيها التّابَلَ ، فإنَّ هذا الإبدال ، كما يقول ، قليل جداً لا يقاس عليه في الكلام ، ولا في الضرورة ، لقلّته[١٣١].

وإذا حاول بعض العلماء أن يوجّهوا شواذّ الألفاظ ، ليدخلوها في حدود الاطّراد و القياس ، فإن ابن عصفور يقف من هذه البادرة موقف الحذر ، فلا يخرج بها عن أنها تخرج للشذوذ ، ليس غير . فقد قيل في جمع ثور: (ثِيَرَةٌ)، فاعتلّت عينه شذوذاً ، وكان حقّها أن تصحّ كما صحّت في المفرد[١٣٢] . فذهب ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) إلى أنَّ الذي أوجب قلبَ الواو ياءً أنَّ الأصلَ (ثِوارةٌ) فقلبت الواو ياء ، لأجل الألف التي بعدها. كما قلبت في (سياط) جمع سوط ، فلّما قُصر بحذف الألف بقيت تنبيهاً على أنه مقصور من ثيارة ، كما صحَّ (عَوِرَ) حملاً على (اعورَّ)[١٣٣]. وذهب المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) إلى أَنهم أرادوا أن يفرّقوا بين جمع ثَور للحيوان : (ثِيَرَة) ، وفي جمع ثَور للأقِط (نوع من الطعام) : (ثِورَة) ، للتفريق بينهما، كما قالوا: ((نشْيانُ للخَبَر (الذي يتخبر الخبر أول وروده))، فرقاً بينه وبين نَشوان بمعنى سكران[١٣٤]. ومنهم[١٣٥] من ذهب إلى أنَّ الأصل (ثِوْرة) على وزن (فِعْلة) بالإسكان ، فقلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة ، ثمّ حرّك بالفتح ، وأبْقي الياء لأن الأصل الإسكان. ومنهم من علّل ذلك بأنهم لمّا قالوا ثِيْرة و ثِيران . أحبّوا أن يخرجوا جمعه على الياء ، فقالوا: ثِيَرة ، كما حملوا : أَعِدُ وتَعِدُ ونعِدُ على (يَعِدُ) . وكل ذلك توجيه شذوذ[١٣٦].

أمَّا إذا كان القياس صحيحاً ، مستوفياً لشروطه ، فإنه إذ ذاك يبلغ مرتبة ، من القوة بحيث يصبح حجّة في ترجيح الآراء ، ولهذا نجد ابن عصفور يغلّب مذهب سيبويه في مسألة (فَعُلان) من القوّة على مذهب المبرّد. فسيبويه يرى أن يكون ذلك (قَوُوَان)[١٣٧]. ولكن المبرّد يتعقَّب سيبويه ويرى أنَ الصواب هو

(قَوِيان)، لئلّا يجتمع في الكلمة واوان إحداهما مضمومة والأخرى متحركة . ويدعم ذلك بقوله : ((هذا مذهب أبي عُمَر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) وجميع أهل العلم))[١٣٨]. إلاّ أنَّ ابن عصفور يرجّح مذهب سيبويه محتجّاً بالقياس ، فيقول : ((والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . لأن مثل (قَوُوان) لم يجئ في كلامهم مصحّحاً ولا معلّلاً . فإذا بَنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به ، وأشبه الأشياء به (صُوَوِيّ) في النسب إلى (صُوَىً) [١٣٩] بعد التسمية به ، ولا خلاف في ذلك . وأمَّا ما ذهب إليه المبرّد فباطل ، لأنه وُجد في كلامهم نظيره ، وقد اجتمع واوان الثانية متحرّكة وقبل الأولى ضمة ، والحركةُ بعد الحرف في التقدير فكأنها في الواو))[١٤٠].

وقد يتسلسل القياس لدى ابن عصفور ، فيقيس فرع الفرع على مثله . فتاء القسم في (تالله) ليست أصلاً ، وإنَّما هي مبدلة ، فإمّا أن تقول إنها بدل من الباء ، وإمّا أن تقول بدل من الواو التي هي بدل من الباء . وهي في التوجيه الأول فرع ، وفي التوجيه الثاني فرعُ فرعٍ . وللاستدلال على صحّة المذهب الثاني يلجأ ابن عصفور، في القياس، إلى خصائص العربية ، فقد تبيَّن أن العرب يجعلون اللفظ مختصّاً بشيء بعينه ، إذا كان فيه بدل من بدل، ((فقولهم: أسْنَتَ[١٤١] الرجل، لمّا كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو، جعلوه مختصاً بالدخول في السنة المجدبة . وقد كان (أسْنى) قبل ذلك عاماً ، فيقال : أسْنى الرجل ، إذا دخل في السنة مجدبة أو غير مجدبة))[١٤٢] ، وكذلك ((آلٌ فإنه لا يضاف إلاّ إلى الشريف ، نحو: آل الله ، وآل السلطان ، بخلاف (أهل) فإنَّه يضاف إلى الشريف وغيره)) [١٤٣]. وذلك لأنَّ الألف في (آل) بدل من الهمزة المبدلة من الهاء . وكذلك الحال في تاء القسم ((فإنَّ العرب لمّا لم تجرّ بها إلاّ اسم الله تعالى ، دلّ ذلك على أنَها بدل من بدل ، لأنَّ العرب تخصُّ البدل من البدل بشيء بعينه))[١٤٤].

وفيما يلي سنأتي على تطبيق القياس على أبنية الأفعال من خلال كتابي المنصف لابن جنّي لشرح كتاب التصريف للمازني والممتع الكبير لابن عصفور:

أبنية الأفعال

((الأبنية : جمع بناء ، المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلٌّ في موضعه))[١٤٥].

إنَّ أبنية الأفعال قليلة بالنسبة إلى أبنية الاسماء ، وقد جمعها النحاة وصنفوها ، فكانت قسمين : ثلاثية ، ورباعية [١٤٦]. ولكل منهما مجرد ومزيد.

الثلاثي المجرّد

يتكون الفعل الماضي الثلاثي المجرّد من ثلاثة أحرف أُصول ، يُرمز إلى أولها بالفاء ، وإلى ثانيهما بالعين ، وإلى ثالثهما باللام : فعل . وهي تحتمل اثني عشر وزناً ، إلاَّ أن ثقل الفعل حال دون التصرف الكثير في أوزانه هذه، فلم يأت منها إلا ثلاثة أضْرُبٍ (فَعَلَ و فَعِلَ وفَعُلَ)[١٤٧].

ومثال (فَعَلَ) . وهو أكثر الأبنية استعمالاً . يكون متعدّيا وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ ، وغير المتعدي نحو : جَلَسَ ونَهَضَ[١٤٨].

و (فَعِلَ) . وهو كثير الاستعمال . يكون متعدّياً وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو: شَرِبَ ورَكِبَ وغير المتعدي نحو : سَلِمَ وقَدِمَ[١٤٩] .

و(فَعُلَ) وهو أقل هذه الأبنية استعمالاً . ويرد فيما يدل على الطبائع والغرائز[١٥٠]، ولا يكون إلا غيرَ متعدٍّ ، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قَصْداً لغيره نحو : (شَرُفَ وظَرُفَ)، فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عينُ الفعل فيها إلا متحركة .

وأما ما جاء في كلامهم ساكنة فلِعِلَّة دخلتها وأصلها الحركة ، نحو قول الشاعر[١٥١]:

وإنْ أهْجُه يَضْجَرْ، كما ضَجْرَ بازِلٌ من الأُدمِ دَبْرَتْ صَفحتاهُ وغاربُهْ

قال ابن جني : ((قد خفف ضَجْرَ ودَبْرَ في الأفعال استثقالاً للكسرة كما يخفف فَخْذ في الأسماء))[١٥٢]، وعلى هذا قالوا: ((قد كَرْمَ الرّجُلُ)) ، يريدون كَرُم ، وقالوا : ((لَقَضْوَ الرّجُلُ))، يريدون لَقَضُوَ الرّجُلُ ، فأسكنوا المضموم كما أسكنوا المكسور ، ولم يجئ من هذا شيء في المفتوح لخفَّة الفتحة ، إلاَّ أنهم قد أنشدوا للأخطل[١٥٣]:

وما كلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ براجعِ ما قد فاتَه برِدادِ

قال ابن جني : ((قالوا : أراد سَلَفَ ولكنَّه اضْطُرَّ فخفّف المفتوح))[١٥٤] ، وهذا عندهم من الشاذ . فعلّق فقال : ((فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتمل عندي وجهاً آخر، وهو أن يكون مخفَّفاً من فَعِلَ مكسور العين ، ولكنَّه فِعْلٌ غير مستعمل إلاّ أنَّه في تقدير الاستعمال وإنْ لم يُنطق به ، كما أنَّ قولهم : (تفرّقوا عباديدَ شماطيط)[١٥٥] كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين وإنْ لم يكن مستعملاً في اللفظ ، فكأنهم استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوحَ عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غيرَ مُسكَّن. فالاستغناء بـ (فَعَلَ) عن (فَعِلَ) من لفظه ومعناه أجْدَرُ من جموعٍ لم ينطقوا لها بآحادٍ ، واستغنائهم بالمفتوح عن المكسور لخفَّة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياسُ وهو أحسن من أنْ تحْمِل الكلمة على الشذوذ ما وجدتَ لها ضَرْباً من القياس))[١٥٦] .

ويستمر ابن جنّي في الذود عن مذهبه لمن يقول : ((لم يسمع (يَسْلَفُ) بفتح اللام، مما يدل هذا على أنهم لا يريدون (سَلِفَ) على وجه ، إذ لو كان مراداً عندهم لقالوا في مضارعه يَسْلَفُ ، كما أن من يقول قد عَلْمَ فيسْكِنُ عين الفعل، لا يقول في مضارعه إلا يَعْلَمُ ، فالجواب أنهم لمّا لم ينطقوا بالمكسور

على وجه واستغنوا عنه بالمفتوح ، صار عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له واجتمعوا على مضارع المفتوح))[١٥٧] .

ويفرّغ ابن جنّي ما في جعبته للرّد على من يقول : ((إنَّ المتنازع فيه لا يكون حُجَّة على الخصمِ ، إنَّما يكون حُجَّةُ ما قد ثبت بلا خلاف ، فيجيبُ : نظير ما ذهبتُ إليه ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ في قول الكميت[١٥٨] :

وبالعَذَوَاتِ مَنْبِتُنا نُضَارٌ ونَبْعٌ لا فَصَافِصُ في كبينا

يريد جمع (كُبا)وهو كُساحة البيت مثل الزُّبالة))[١٥٩]. قال أبو علي : ((إنَّما يجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو : بُرةٍ وبُرُونٍ ، وظُبَةٍ وظُبُونٍ . وكباً : ليس بمحذوف اللام ، فإمَّا أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف ، وإمَّا أن يكون جَمْعَ واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التَّام))[١٦٠]. وأمَّا : (قالَ وخافَ ، وطال) فإنَّ أصل العين منها الحركةُ ، فأصل قال : قَوَل ، وأصل خافَ : خَوِف ، وأصل طال : طَوُل . ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وليس أصل العين السكون ، ولو كان الأمر كذلك لصحَّت الواو ولم تنقلب[١٦١].

أمَّا المضارعاتُ فالمقيس منها[١٦٢] :

١ـ أن يجئ مضارع (فَعُلَ) على (يَفْعُلُ) بضمّ العين كالماضي ، نحو : ظرُف يظرُف ، وشرُف يشرُف [١٦٣]. وشذَّ منه فعل جاء على (يَفْعَلُ) وهو كُدْتَ تكادُ .

٢ـ ومضارع فَعِلَ على (يَفْعَلُ) بفتح العين ، نحو : شَرِبَ يشرَبُ وحذِرَ يحذَرُ[١٦٤]، وشذَّ منه شيء ، فجاء مضارعه على (يفعِلُ) بكسر العين ، نحو : نَعِمَ يَنْعِمُ وحَسِبَ يَحسِبُ و وَمِقَ يَمِقُ و وَرِثَ يرِثُ و وَلِي يلِي و وَرِعَ يَرِعُ و وَعِمَ يَعِمُ[١٦٥] و وَغِمَ يَغِمُ[١٦٦] و وَحِرَ يَحِرُ[١٦٧] و وَغِرَ صدرُه يَغِرُ[١٦٨] و وَثِقَ يَثِقُ و وَفِقَ يَفِقُ و وَرِيَ الزَّند يَرِي و وَطِئ يطَأُ و وَسِعَ يَسَعُ[١٦٩].

وشذَّ منه أيضاً شيء ، فجاء على (يَفْعُلُ) بضم العين ، وهو نَعِمَ ينْعُمُ وفَضِلَ يَفْضُلُ و حَضِرَ يَحْضُرُ ، ومِتَّ تمُوت ، في لغة من يكسر الميم ، ومُتَّ تموت أقيس ، ودِمْتَ تدُوم .والصواب إنَّ هذه الأفعال من تداخل اللغات[١٧٠].

٣. وفَعَلَ لا يخلو أن يكون للمغالبة[١٧١] أَوْ لا يكون :

أ .. فإن كان للمغالبة فإنَّ مضارعه أبداً (يَفْعُلُ) بضم العين[١٧٢]، نحو: ضَارَبَني فَضَرَبتُه أضْرُبُهُ ، وكابَرَني فكَبَرتُهُ أكبُرُه ، وفاضَلَني ففضلتُهُ أفضُلُهُ. هذا إنْ لم يكن معتلَّ العين أو اللام بالياء ، أو معتل الفاء بالواو .فإن كان كذلك لزم المضارع (يفعِلُ) بكسر العين ، نحو: قولك : رماني فرَمَيْتُهُ أرمِيهِ، وسايَرَني فسِرتُهُ أسِيُرهُ أي : غلبتُه في السَّير ، و واعَدَني فوَعَدتُهُ أَعِدُهُ .

وزعم الكسائي (ت ١٨٩ هـ) أنه يجيء على (أفعَلُ) بفتح العين أيضاً ما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية ، و قال : يلزمه الفتح ، نحو : شاعَرتُهُ فشعَرتُهُ أشْعَرُهُ. والحق ما ذهب إليه غيره ، لأن

ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين ، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو: بَرَأَ يبْرُؤُ وهَنَأَ يَهْنِئُ. وقد حكى أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ): شاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ . بالضم . وكذا فاخَرتُهُ أفخرُهُ . بالضم .[١٧٣]. فليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل لغةٍ إليه. قال سيبويه: ((وليس في كل شيء يكون هذا، فإنك لا تقول: نازعني فنزعتُهُ أنزعُهُ، اسْتُغْنِيَ عنه بـ (غَلَبْتُهُ)، وكذا غيره، بل تقول: هذا الباب مسموع كثير))[١٧٤].

ب .. فإن لم يكن للمغالبة فلا يخلو أن يكون معتلَّ الفاء بالواو ، أو معتل العين أو اللام بالواو أو الياء أو مضعَّفاً أو غير ذلك .

ـ فإن كان معتل الفاء بالواو فإنَّ مضارعَه أبداً على (يَفْعِلُ) بكسر العين[١٧٥]، وتحذف منه الواو التي هي فاءٌ لوقوعها بين ياء وكسرة ، نحو : وَعَدَ يَعِدُ ، و وَزَنَ يزِنُ ، و وَثَبَ يَثِبُ ، وكان الأصل فيه : يَوْعِدُ ويَوْزِنُ ويَوْرِثُ[١٧٦].

وشذَّت منه لفظة واحدة ، فجاء مضارعها على (يَفْعُلُ) بضم العين ، وهي : وَجَدَ يَجُدُ[١٧٧] ، وأصله (يَوْجُدُ) فحذفت الواو لكون الضمّ هنا شاذاً والأصل الكسر ، فحُذفت الواو كما حُذفت مع الكسرة[١٧٨]. وعلى ذلك قول جرير[١٧٩]:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الْصَّوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيْلاَ

والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر، قال تعالى سورة نور الآية ٢٨: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾، وقال تعالى في سورة البقرة الآية ١٩٦ ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾، فيكون الضم شاذاً قياساً واستعمالاً .

قال أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) : ((اقتصارهم على (يفْعِل) ضرب من الإعلال لَحِقه ، لأنَّ مَنْعَهُ ما يجوز في غيره ، علّةُ لَحِقَتْهُ))[١٨٠]. قال تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[١٨١] فحذفت الواو في (يَلِدُ) لأنها وقعت بين ياء وكسرة ، ولم يحذفها في (يُولَد)، لأنها وقعت بين ياء وفتحة، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾[١٨٢].

فأمّا (يَهَبُ) و (يَدَعُ) فأصلهما : يَوْهِبُ ، و يَوْدِعُ بكسر الهاء والدال ، ومن قال أصلهما بالفتح فقد أخطأ ، لأنه لو كان كما قال لم تحذف الواو ، كما لم تحذف في : يُوْلَد و تَوْجَل ، وإنَّما حذفت منهما لوقوعهما بين ياء وكسرة ، ثم فتحا بعد حذفها لأن فيها حرف من حروف الحلق[١٨٣]. و زعم الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) إنَّ الواو إنَّما حذفت لأن الأفعال متعدّية ، وكذلك الحال في كل متعدٍّ، ولم تحذف من يَوْجَلُ ، ويَوحَل، لأنهما غير متعدّيين[١٨٤].

وتعجب المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) من قول الفرّاء واستطرفَه . وقال : ((إن التعدّي وغير التعدّي لا وجه لذكره في هذا الموضع ، لأنهم قالوا : وَقَعَ يَقَعُ ، ووضَعَ في السَّير يَضَعُ ، و وَقدَتِ النارُ تَقِدُ ، و وَبَلَ

المطرُ يَبِلُ ، و وَأل مما كان يَحْذَرُهُ . أي نجا . يَئِلُ . ونحو ذلك ، فحذفوا الواو وإنْ لم يكن في هذه الأفعال متعدٍّ)) [١٨٥] .

. وإنْ كان مُعتلَّ العين أو اللاّم بالواو كان المضارع أبداً على (يفعُل) بضم العين ، نحو : قال يقُول وغزا يغْزُو [١٨٦].

و ذهب ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) إلى أنَّ باب (فَعَلَ يَفعُلُ) من باب (فَعَلَ يفعِلُ) و داخل عليه ، لأنَّه لمّا كانت حركة عين المضارع أبداً تخالف حركة عين الماضي ، إلاَّ باب (فَعُلَ يفعُلُ) [١٨٧] جاز (فَعَلَ يفعُلُ) لأنَّ الخلاف في حركة العين قد وقع ، ولكن باب (فَعَلَ) إنَّما هو (يفعِلُ)، و(يفعُلُ) داخل عليه [١٨٨].

وشيء آخر يدل على أنَّ الباب للكسر دون الضم ، وهو أن الضمّ قد لَزِم باب ما ماضيه (فَعُلَ) نحو : ظَرُف يَظرُفُ ، وكَرمَ يكْرُمُ ، فالضمّ قد يَسْتَبِدُّ به (فَعُل) كما اسْتَبَدَّ (فَعِلَ) بـ (يَفْعَلُ) ، فمن هنا كان (يفعُلُ) داخلاً على (يفعِلُ) كما أنَّ (يَحْسِبُ) داخل على (يَضْرِبُ)، وكما أنَّ (يَقلَى، ويَسْلَى، ويأبَى) داخلُ على (يَرْكَبُ)[١٨٩].

فلّما كان باب (فَعَلَ) حكمه أن يأتي على (يفعِلُ) ، وكان (يفعُل) إنّما هو داخل على (يفعِل) ، وأُريد حذف الواو في مضارع (فَعَلَ) مما فاؤه واوٌ اقتصروا به على الكسر الذي يجب معه الحذف ولم يضمُّوه، لأنَّ الضمَّ ليس بأصل فيه وإنّما بابه الكسر [١٩٠].

ـ وإن كان معتل العين أو اللام بالياء فإنَّ المضارع منه أبداً على (يَفْعِلُ) بكسر العين ، نحو باع يَبيعُ [١٩١] ورَمَى يرمِي [١٩٢] ، وشذَّ منه قَلَى يَقلَى [١٩٣] وعشى يعشى [١٩٤] و جبى يجبى [١٩٥] و أبَى يأبَى، فجاء مضارعه على (يفعَلُ) [١٩٦].

. وإنْ كان مضعّفاً [١٩٧] فلا يخلو أن يكون متعدّياً أو غير متعدّ ، فإن كان متعدّياً فإن مضارعه أبداً يجئ على (يَفعُلُ) بضم العين نحو : ردَّه يَرُدُّه [١٩٨] ، و شدَّهُ يشُدُّه [١٩٩] .

وشذَّ منه شيء ، فجاء مضارعه على (يفعِلُ) بكسر العين ، وهو : هرَّ الكأسَ يَهِرُّها [٢٠٠] ، وعلَّه يعِلُّه [٢٠١]، وحبَّ الشيءَ يحِبُّه ، وشذَّ يشِذُّه ، وبَتَّ يَبِتُّه [٢٠٢]. وذهب أبو حيّان الأندلسي إلى وجوب الكسر في مضارع (حبَّ) وجوازه في الباقي [٢٠٣]. وشذَّ فيه الفتحُ قالوا: عَضِضْتَ تَعَضُّ [٢٠٤] . وإنْ كان غيرَ متعدٍّ فإنَّ مضارعه أبداً يجئ على (يَفعِلُ) بكسر العين ، نحو : فرَّ يَفِرُّ ، وشَذَّ يشِذُّ [٢٠٥].

وشذَّ منه أفعال جاءت على (يَفعُلُ) بضم العين وجوباً : وهي ثمانية وعشرون فِعْلاً : ((مرَّ به يَمُرُّ ، وحلَّ الرجل عن منزله يحُلُّ بمعنى رَحَلَ عنه، وهَبَّت الريحُ ، وذرَّت الشمس أيّ طلعت ، وأجَّتِ النارُ تَأُجُّ أجّاً صَوَّتَتْ ، وكرَّ يكُرُّ ، وهمَّ به يَهُمُّ قَصَدَه يهمه ، وعمَّ النبات يعُمُّ طال ، وزَمَّ بأنفه يَزُمُّ ، وسحَّ المطرُ والدمع يَسُحُّ نزل بكثرة ، و أَلَّ اللونُ يؤُلُّ بَرَق ، وشكَّ في الأمر يَشُكُّ، وأبَّ يأُبُّ إذا تهيأ للذهاب ، وشذَّ يَشُذُّ وشقَّ عليه الأمر يَشُقُّ ، وخشَّ الشيء دَخَلَ ، وعلَّ كذلك ، وقشَّ القومُ إذا حَسُنَتْ

حالهم، وجنَّ عليه الليل، ورَشَّ المزن، وطشَّ أمْطَرَ، وثلَّ الحيوان ثلاً، و وأثَّ ، وطلَّ دَمَهُ، وحبَّ الفرس، و وَكمَّ البخيل كَموماً، وعشَّت الناقةُ رعت وحدها وقشَّت تَقُشُّ))[٢٠٦].

وما ضُمَّ جوازاً مع الكسر هي : صدَّ ، وجدَّ ، وترَّ[٢٠٧] ، وثَرَّ[٢٠٨]، وخرَّ ، وطرَّ ، ودرَّ، جرَّ، وشبَّ، ودبَّ ، وأثَّ[٢٠٩]، وشحَّ ، وفحَّ[٢١٠]، وشطَّ ، ونسَّ[٢١١]، وعنَّ، وجَمَّ[٢١٢]، وإذا كان الفعل الواحد لازماً ومتعدياً جاء مضارعه ، في اللازم على (يَفْعِلُ)، وفي المتعدي على وزن (يَفْعُلُ) . تقول : دقَّتِ المسألةُ تَدِقُّ ، ودقَّ الرجلُ العظمَ يَدُقُّه . وتقول : جدَّ الطالبُ يجِدُّ . وجدَّ التاجر القماشَ يجُدُّه [٢١٣].

ـ وإنْ كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أو لا تكون. فإن كان كذلك فإنَّ مضارعه أبداً على (يفعَلُ) بفتح العين، نحو: قَرَعَ يقرَعُ و فَغَرَ يفغَرُ وزأَرَ يزأَرُ [٢١٤]. وشذَّ منه قَنَطَ يقنَطُ وهَلَك يَهْلَكُ في أحدى لغتيه ، وركَنَ يركَنَ من التداخلِ[٢١٥].

وإنْ لم يكن كذلك فإنَّ مضارعه أبداً يجيء على (يَفْعِلُ و يَفْعُلُ) بكسر العين وضمّها ، نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ و قَتَلَ يَقْتُلُ[٢١٦]. وقد يجتمعان في الفعل الواحد ، نحو : عَكَفَ يَعْكِفُ ويَعْلُفُ ، وفَسَقَ يفسِقُ ويفسُقُ ، فإن أشكل فقيل يتوقف حتى يسمع. وقال الفرَّاء : ((يكسر))[٢١٧]. وقال ابن جنّي : ((هو الوجه))[٢١٨]. وقال ابن عصفور: ((وهما جائزان سَمِعا للكلمة أو لم يُسمع إلاَّ أحدهما))[٢١٩]. وقال أبو حيان الأندلسي: ((والذي نختاره إنْ سمع وقف مع السماع، وإنْ لم يسمع فأشكل جاز يَفْعُلُ و يَفْعِلُ))[٢٢٠]، وتعدّى أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) هذا، وقال : ((كلاهما قياس ، وليس أحدهما أوْلى من الآخر))[٢٢١].

أبنية الفعل الثلاثي المزيد

وأمَّا المزيد على ذلك فإنك إذا أردت المضارع فلا يخلو أن تكون في أولّه همزةُ وصل ، أو تاء زائدة أو لا يكون كذلك .

. فإن كان كذلك فإنَّ المضارع منه بمنزلة الماضي . إلاَّ أنّك تزيد حرف المضارعة مفتوحاً وتكسِرُ ما قبل الآخر ، فيما أولّه همزةُ وصلٍ ، وتزيد حرف المضارعة مفتوحاً لا غيرُ ، فيما أوّله التاء ، فتقول : انطلق ينطلِقُ واستخرج يستخرِجُ وتَغافل يتغافَلُ وتشجَّعَ يتشجَّعُ[٢٢٢].

وإن كان غير ذلك فعلتَ فيه ما فعلتَ فيما في أوّله همزةُ وصلٍ ، إلا أنّك تضم حرف المضارعة ، فتقول : سَلقَى يُسَلقِي وجَلْبَبَ يُجَلْبِبُ وأكرم يُكرِمُ وضَرَّبَ يضرِّبُ وضارَب يُضاربُ[٢٢٣].

الفعل الرباعيّ

وأمَّا الرباعيّ غير المزيد فيجيءُ : على (فَعْلَلَ) نحو : قَرْطَسَ . والمزيد يجيء : على (افعَنْلَلَ) نحو : احْرَ نْجَمَ[٢٢٤]. وعلى (افعَلَلَّ) نحو : اطمأنَّ[٢٢٥]. وعلى (تَفَعْلَلَ) نحو: تَدَحْرَجَ . ومضارع (فَعْلَلَ) : يُفَعْلِلُ ، بضمِّ حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. ومضارع (افْعَنْلَلَ) : يَفْعَنْلِلُ ، بفتح حرف

المضارعة وكسر ما قبل الآخر ، وكذلك (افعَلَلَّ) مضارعه : يَفْعَلِلُّ ، بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. و (تَفَعْلَلَ) مضارعه : (يَتَفَعْلَلُ) بفتح حرف المضارعة وما قبل الآخر[٢٢٦].

الهوامش

(١) ينظر اصول التفكير النحوي : ١١ ـ ١٢
(٢) طبقات الشعراء لابن سلام : ١٤ ، و طبقات النحاة واللغويين : ٢٥ ، و إنباه الرواة ٢ : ١٠٥
(٣) ينظر الأصول : ٩٢ ـ ٩٣ د. تمام حسان
(٤) القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جنّي : ٢٩
(٥) مراتب النحويين : ١٢
(٦) المصدر نفسه : ١٤
(٧) نزهة الألباء : ٢٦ ، و ينظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٤٣
(٨) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف : ١٥ . محمد خير حلواني
(٩) ينظر القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ في المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي : ١٢ ، د. منى إلياس
(١٠) ينظر القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جنّي : ٢٧ ، د. صابر بكر
(١١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٤٥
(١٢) ينظر تاريخ النحو العربي : ٩٣
(١٣) ينظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف : ١٦
(١٤) ينظر القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جنّي : ٣٥
(١٥) ينظر تاريخ النحو العربي : ٩٥ ـ ٩٦
(١٦) ينظر المدارس النحوية : ٢٥
(١٧) ديوانه : ٥١ ، والبيت من شواهد سيبويه ٢ : ٨٩
(١٨) ينظر القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جنّي : ٣٥٧
(١٩) طبقات النحويين اللغويين : ٣٤ ، و ينظر مناهج القدماء في التأصيل الصرفي في ضوء المنهج التاريخي : ٢
(٢٠) ينظر القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جنّي : ٣٧
(٢١) ينظر الكتاب ٣ : ٤٣٩
(٢٢) المنصف ٢ : ٨٥
(٢٣) المصدر نفسه٢ : ٨٣ ـ ٨٥
(٢٤) ينظر القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جنّي : ٤٥ ـ ٤٦
(٢٥) ينظر في أصول النحو : ٧١ لسعيد الأفغاني
(٢٦) ينظر المدارس النحوية : ٥٣ شوقي ضيف
(٢٧) وهو القياس الأعم الأغلب في قياسه ، بل والأغلبية في قياس النحاة جميعاً ممن أتوا بعده ، لأنه قائم على ملاحظة أوجه التشابه القريبة بين المقيس والمقيس عليه لفظاً ومعنىً أحدهما أو كليهما وتتسع أوجه المشابهة بينهما وتضيق . ينظر القياس في النحو العربي : ٥٨
(٢٨) وهو ضرب من القياس يقوم على الفرض والتقدير ولا يمثل استعمالاً حقيقياً في اللغة وكأنه نوع من الرياضيات تستهدف عقل المتلقي . ينظر القياس في النحو العربي : ٦٢ ـ ٦٣ . ويزخر كتاب سيبويه في باب جمع اسماء الرجال والنساء ـ والذي نقله عن الخليل ـ بهذا النوع من الضرب من القياس ينظر الكتاب ٣ : ٣٩٥ ـ ٤٠٦
(٢٩) وهو ما يخرج من أصل القياس العام الذي وضع الخليل اصوله ولا يتفق معه وإن كان يدخل مع هذا الأصل العام في بعض أوجه الشبه ، فهو من ثم تعليل للنادر . ينظر القياس في النحو العربي : ٦٧ .
(٣٠) ينظر الكتاب ٣ : ٤١٨ ، و ٤٣٩ ، و ٤٥٥ ، و ٤٧٤ ـ ٤٧٨ ، و ٤٨١ ـ ٤٨٤ ، و ٤٩٠ ـ ٤٩١ .
(٣١) المصدر نفسه ١ : ٣٢
(٣٢) سيبويه جامع النحو العربي : ٥٤ ، للدكتور فوزي مسعود .
(٣٣) الكتاب ٢ : ٤٠٢

(٣٤) المصدر نفسه ٣ : ٤٠٤
(٣٥) المصدر نفسه ٤ : ٨
(٣٦) ينظر المدارس النحوية : ٩١ شوقي ضيف
(٣٧) ينظر المدارس النحوية : ١٧٣ شوقي ضيف
(٣٨) ينظر القياس في النحو العربي : ١١٤
(٣٩) ينظر المدارس النحوية : ٩٩ ـ ١٠٦ شوقي ضيف
(٤٠) ينظر القياس في النحو : ١٩٣ شوقي ضيف
(٤١) ينظر اصول النحو في معاني القرآن للفرّاء : ٦٩ ـ ٨٤
(٤٢) ينظر القياس في النحو العربي : ٣٦٣
(٤٣) ينظر المصدر نفسه : ٢٥
(٤٤) المنصف ١ : ١٨٢ ، و الخصائص ١ : ٣٥٧
(٤٥) المنصف ١ : ١٨٢ ، و الخصائص ١ : ٣٥٧
(٤٦) من الفارسية المُكَفَّن : دقيق حنطة عُجِنَ بِشِيرَج وبُسِط وملئ بالسُّكَّر واللّوز أو الفُستق وماء الورد ، ثم خُبز . من هذا النوع من المعجنات الفطير والبقلاوة . ينظر شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل : ٨٧ ، والمعجم المفصل من المعرَّب والدخيل : ١٩٢
(٤٧) ينظر المنصف ١ : ١٨١ ، وينظر الخصائص ١ : ٣٥٧
(٤٨) المنصف ١ : ٩٥ ـ ٩٦
(٤٩) رؤبة بن العَجَّاج ، واسمه عبد الله الطويل ، ويكنى أبا الجحاف ، من فحول رُجَّاز الاسلام ، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما ، وكان وجوه أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره ، مات سنة ١٤٥هـ في أيام المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨) . وأبوه العجاج عبدالله بن رؤبة التميمي السعدي توفى سنة ٩٠ هـ . ينظر الأعلام للزركلي .
(٥٠) المنصف ١ : ١٨٢ ، وينظر الخصائص ١ : ٣٥٦ ـ ٣٦٧
(٥١) ينظر المنصف ١ : ٤١ ـ ٤٤
(٥٢) المصدر نفسه ١ : ٢٢٥
(٥٣) المصدر نفسه ٢ : ١٧٢
(٥٤) المنصف ٢ : ١٧٢
(٥٥) ينظر الممتع ٣٧٣
(٥٦) ينظر المنصف ١ : ١٧٢ ، وينظر الممتع : ٤٠٩
(٥٧) المصدر نفسه ٢ : ٩٥
(٥٨) المصدر نفسه ١ : ٣٨ وفيه: وإنما كان الوجه الأول أقيس؛ لأنك تجعل الهمزة فيه فاء وذلك أقيس؛ لأن مأروطا أفشى في اللغة من مرطي، وكلاهما جائز والأول الاختيار.
(٥٩) المصدر نفسه ٢ : ١٧٣
(٦٠) المصدر نفسه ١ : ١٨٠
(٦١) المصدر نفسه ١ : ١٨٠
(٦٢) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : ٦٧ ، لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)
(٦٣) المنصف ١ : ٤١
(٦٤) المصدر نفسه ١ : ٤٣ ـ ٤٤
(٦٥) المصدر نفسه ١ : ٤٥
(٦٦) المصدر نفسه ١ : ٢٧٩
(٦٧) سورة المجادلة الآية ١٩
(٦٨) اغيلت المرأة ولدها إذا ارضعته وهي حامل
(٦٩) مطَّرد في الاستعمال شاذ في القياس
(٧٠) المنصف ١ : ٢٧٦
(٧١) المنصف ١ : ٢٧٦ ـ ٢٧٩ ، و الخصائص ١ : ١٥٦
(٧٢) ينظر الخصائص : ١٦٢
(٧٣) ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ٧ : ١١٨ ـ ١١٩ ـ مناظراته مع بعض الكوفيين ـ ، وينظر مجالس العلماء ، للزجاجي ـ مناظراته مع ابن السكيت المجلس : (١٣٧) : ٢٣٠
(٧٤) الاشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ٣ : ٤٩ .
(٧٥) ينظر المدارس النحوية : ١٣٤ ، وينظر القياس في النحو العربي : ١٤٦ ـ ١٤٨

(٧٦) ينظر القياس في النحو العربي : ١٤٢ ـ ١٤٣
(٧٧) ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها نقلاً عن ابن السراج في الأصول ١ : ٢٣٢.
(٧٨) ينظر المدارس النحوية : ١٤٣
(٧٩) ينظر القياس في النحو العربي : ٣٦٤
(٨٠) المصدر نفسه : ٢٥٣ ـ ٢٥٤
(٨١) الخصائص ١ : ٢٨٨
(٨٢) ينظر المصدر نفسه ١ : ٢٨٦
(٨٣) ينظر المصدر نفسه ١ : ٣٢٦
(٨٤) ينظر ابن جنّي النحوي : ٤٥ ـ ٤٦
(٨٥) ينظر القياس في النحو العربي : ٣١٦
(٨٦) ينظر الخصائص ٢ : ٨٨
(٨٧) المدارس النحوية : ٢٧٦
(٨٨) ينظر الخصائص باب اختلاف اللغات وكلها حجة ١ : ٣٩٨ ـ ٤٠٠
(٨٩) ينظر طرق تنمية الألفاظ في اللغة . د . ابراهيم أنيس : ١٥ ـ ١٦
(٩٠) ينظر المنصف ١ : ١٣٤
(٩١) ينظر الاقتراح : ١١١
(٩٢) الممتع : ١٧٢
(٩٣) المنصف ١ : ١٣٤ ، والخصائص ١ : ٢٥٠ والممتع : ١٧٢
(٩٤) الممتع ١٧٢
(٩٥) ينظر الاقتراح : ١٢٢
(٩٦) ينظر الممتع : ٣٢٦ ـ ٣٢٧
(٩٧) ينظر المنصف ١ : ٣٠٩ ـ ٣١١ ،وينظر شرح الشافية ٣ : ١٢٧
(٩٨) ينظر الكتاب ٤ : ٣٧٧ ـ ٣٧٨
(٩٩) قد أغفل (جاءٌ)
(١٠٠) ينظر المنصف ٢ : ٥٣ ، وينظر الممتع : ٣٢٧
(١٠١) نحو قوله : وإنَّي لأَستَحْيِي وفي الحقّ مُستَحىً إذا جاء باغِي العُرفِ ، أنْ أتَنَكَّرا .
أي في ترك الحق مُستَحىً . وأصل مُستَحىً : (مستَحْيَيٌ) فتحرّكت الياء الأخيرة وما قبلها مفتوح ، فقلبت ألفاً فصار (مُستَحْياً) . ثم أعلُّوا الياء التي هي عين ، بنقل حركتها إلى الساكن قبلها وقَلْبِها ألفاً ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما . والباغي : الطالب . والعرف : المعروف . ينظر التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جنّي . تحقيق : أحمد ناجي القيسيّ وآخرين . ط١ بغداد ، ١٩٦٢ .
(١٠٢) يريد : ولا تقول (جاءٌ) فتحذف عين فاعل .
(١٠٣) الممتع : ٣٢٧ ، وينظر المنصف ٢ : ٥٤
(١٠٤) ينظر الممتع : ٣٢٨
(١٠٥) غير أوّلٍ شذوذاً
(١٠٦) الممتع : ٢٢٥
(١٠٧) إذا لم تقع الواو بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، أو وقعت بعدها في غير الأماكن المذكورة ، لم تهمز أصلاً بلا خلاف في شيء من ذلك .
(١٠٨) الممتع : ٢٢٦
(١٠٩) ينظر الاقتراح : ١٢٢
(١١٠) أصلها (سِدْسٌ) بدليل قولهم (أسداس) في الجمع ، فأبدلوا السين الأخيرة (تاء) وهو حرف يقرب من السين ومن الدال إذ التاء تقارب الدال في المخرج وتقارب السين في الهمس، فقالوا (سِدْتٌ)، ثم كرهوا اجتماع الدال ساكنة مع التاء لما بينهما من تقارب حتى كأنهما مثلان فأدغموا الدال في التاء ليخف اللفظ . ينظر الكتاب ٤ :٤٨٠ ـ ٤٨٢ ، وينظر الممتع : ٤٥٣ .
(١١١) الممتع : ١٥١ ـ ١٥٢
(١١٢) المصدر نفسه : ١٥٢
(١١٣) وإلى هذا القول كان يذهبُ أبو علي الفارسي
(١١٤) فأمَّا (بَبَّة) فقليل جداً ، وهو أيضاً مما يجري مجرى حكاية الصوت . وكذلك (دَدَدٌ) لأنه مستعمل في ضرب من اللّعب ، فهو حكاية صوت عندهم .

(١١٥) الممتع : ٣٥٧
(١١٦) على وزن فَعَلْعَلَ وهو الغليط
(١١٧) على وزن فَعَنْعَلَ وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل
(١١٨) ينظر المنصف ١ : ١٣٧ ، وينظر المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي : ١٣٢
(١١٩) الممتع : ١٧٥ .
(١٢٠) ذكر ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) انه قد جاء الفعالاء : القصَاصاء (في اللسان بضم القاف وفتحها) في معنى القِصاص . وقال : زعموا أن أعرابياً وقف على بعض أمراء العراق ، فقال : القُصاصاء أصْلَحَك الله ! أي خُذ لي بالقصاص ، وهو نادر شاذ ، وقد قال سيبويه : إنَّه ليس في كلامهم فُعالاء ... ولذلك لم يودِع في أبواب الكتاب إلا المشهور الذي لا يُشَكّ في صحَّته .
(١٢١) ينظر المزهر ١ : ٢٥٤
(١٢٢) الفخيراء : الفخر ، وكذلك الخِصَّيصاء : الخصوصية ، والمِكِّيثاء ، يمدان ويقصران .
(١٢٣) ينظر الممتع : ٩٣ ، وينظر المسألة ١٠٩ من كتاب الانصاف .
(١٢٤) ينظر الممتع : ٣٢٩ ـ ٣٣٠ .
(١٢٥) المصدر نفسه : ٣٩١ .
(١٢٦) الممتع: ٣٩٢
(١٢٧) تابعي من البصرة ، سيِّد فقهاء عصره ، ثقةٌ من حفاظ الحديث . ينظر تهذيب التهذيب ١ : ٣٩٧ ـ ٣٩٩ .
(١٢٨) الآية ٧ من سورة الفاتحة ، وينظر القراءة في الإبدال ٢ : ٥٤٤، وينظر في المحتسب لابن جني ١ : ٤٦، وينظر في شرح الشافية ٢ : ٢٤٨، وينظر في شرح شواهدها ٤ : ١٦٨ ـ ١٦٩، وينظر في البحر المحيط ١:٣٠
(١٢٩) الممتع : ٢١٥ .
(١٣٠) الرجز ينسب لعلي بن أبي طالب ، وقيل تمثل به . ينظر النوادر في اللغة : ١٣ ، وينظر العقد الفريد ١ : ١٠٥، وينظر الخصائص ٣ : ٩٤ ، ٢٢١ ، وينظر سر صناعة الاعراب ١ : ٨٥ ، وينظر المحتسب ٢ : ٣٦٦ ، ولابن جنِّي في توجيه البيت كلام طويل ذكره في سر صناعة الاعراب وأعاد ذكره في الخصائص .
(١٣١) الممتع : ٢١٦، وينظر سر صناعة الإعراب ١ : ١٠٢، وينظر شرح الشافية ٣ : ٢٠٤، وينظر شرح شواهده
(١٣٢) نحو زَوج وزِوَجة و عُود وعِوَدة . ينظر المنصف ١ : ٣٤٥ ـ ٣٤٩
(١٣٣) ينظر المصدر نفسه ١ : ٣٤٧ ، والممتع : ٣٠٦
(١٣٤) ينظر المنصف ١ : ٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، وينظر شرح المفصل ١٠ : ٨٨ ، وينظر الممتع : ٣٠٦
(١٣٥) نسب ابن جنّي هذا المذهب إلى المبرد أيضاً . ينظر المنصف ١ : ٣٤٦
(١٣٦) ينظر الممتع : ٣٠٦
(١٣٧) ينظر المنصف ١: ٢٨١ ـ ٢٨٢. وهو أيضاً مذهب المازنيّ وأضاف: وإن شئت ادغمْتَ وأسكنت الواوَ الأولى: قوّان . قال : ابن جنّي الوجه عندي ادغامه ليسلم من ظهور الواوين ، إحداهما مضمومة ، لأنه إذا قال : (قَوِيَان) التبس فَعُلان بفِعِلان ، فمن هنا قوي الإدغام . ثمَّ اعترض نفسه بأن قال : فإن قيل : إذا أُدغم لم يُعلم : أ (فَعُلان) هو أم (فَعِلان) مكسور العين ؟ قيل : هذا محال ، لإنك لو أردتَ بناء (فَعِلان) لقلبت الواو الأخيرة (اللام) ياء لانكسار ما قبلها ، فيختلف الحرفان ، فتقول (قوِيَان) فلا تُدغِم . ينظر المنصف ٢ : ٢٨٢ ، وينظر الممتع : ٤٨٠ ـ ٤٨١. وردّ عليه ابن عصفور قائلاً : إنَّ الإلباس غير محفول به، لأنه جاء في كلامهم البناء المُحْتمِل لوزنين كثيراً، كمُخْتار فإنَّه متردّد بين (مُفْتَعِل) و (مُفْتَعَل)، وكدِيك على مذهبنا فإنه متردّد بين (فِعْل) و (فُعْل) إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة ؟ وأيضاً فإنَّه إذا ادغم لم يُدْر: هل البناء (فَعُلانٌ) في الأصل، أو (فَعْلانٌ) بسكون العين ؟ الممتع: ٤٨١
(١٣٨) المصدر نفسه ٢ : ٢٨٢ ، وينظر الممتع : ٤٨٠
(١٣٩) الصوى : جمع صوّة
(١٤٠) الممتع : ٤٨١
(١٤١) أسنت من لفظ السَّنة ولام سنة واو ، وقيل تاء . وفي التهذيب ٨٠/٦ : أَسْنَت القومُ: إذا دخلُوا فِي المجاعة.
(١٤٢) الممتع : ٢٣١
(١٤٣) المصدر نفسه : ٢٣١
(١٤٤) الممتع : ٢٣١
(١٤٥) شرح الشافية ١ : ٢
(١٤٦) ذكروا (جَحْلَنْجَعَ) واختلفوا فيه ، فمنهم من قال : إنَّه خماسي مزيد فيه حرف بين اللامين الأولى والثانية . فوزنه : فَعْلَنلَلَ . ومنهم من قال : إنَّه سداسيّ مجرد . فوزنه : فَعْلَلَّلَ . وقيل إنَّه اسم . وان كان فعلاً فمضارعه : يجحلنجعُ . والامر منه : جَحْلُنجِعْ . ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ : ٤٢ ، وينظر تهذيب اللغة واللسان والتاج (جَحلنجع)
(١٤٧) ينظر المنصف ١ : ٢٠ ـ ٢٤ ، وينظر الممتع : ١٢٤

(١٤٨) ينظر الممتع : ١٢٤
(١٤٩) ينظر المصدر نفسه ١٢٤
(١٥٠) ما جاء على غير هذه المعاني : رحبتكم الدار أو الطاعة ، وبَصُرتُ زيداً ، وطُلْع زيد اليمنَ ، فهو محول على تضمين هذه الأفعال معاني الأفعال : وسع ، ورأى ، وبلغ . وحكى أبو علي الفارسي ان قبيلة هذيل تعدّي (فَعُلَ) من دون تضمين ، إذا كان معناه قابلاً للتعدية لقوله :

ولم تبْصُرِ العَيْنُ فيها كِلابا

ينظر شمس العلوم واللسان والتاج (رحب).
(١٥١) القائل هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصرانيّ ، أحد فحول شعراء الاسلام الثلاثة ، والآخران جرير و الفرزدق، كان شاعر البلاط الأموي توفى سنة ٨٥ هـ . روى اللسان والتاج هذا البيت في مادتي (ضجر و أدم) منسوباً للأخطل في كعب بن جُعَيْل. وهو بالفاء بدل الواو في قوله (فإن اهجه) . غير ان هذا البيت لم يرد في ديوان الأخطل وهو على وزن ، وروى قصيدة له عدتها ٣٣ بيتاً . ومطلعها :

عفا واسط من أهْله فمذانبُهْ فَروْضُ القَطا صحراؤهْ فنصائبُهْ

ويرجح ناشر ديوانه (مهدي محمد ناصر الدين) دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٩٩٤ م . أن هذا البيت في جرير لا في كعب بن جُعَيْل ، وأن موضعه بعد قوله :

فإن أك قد فتُّ الكليبيَّ بالعلى فقد أهلَكتَه في الجزاء مثالِبُهْ

(١٥٢) المنصف ١ : ٢١ ، وينظر شرح المفصل ٧ : ١٢٩ .
(١٥٣) ديوانه : ٨٤
(١٥٤) المنصف ١ : ٢٠
(١٥٥) أي قطعاً وجماعات . قال سيبويه : لا واحد للشماطيط ، ولذلك إذا نسب إليه قال : شماطيطيٌّ . وقال الفرّاء : الشماطيط والعباديد والشعاريرُ والأبابيلُ كل هذا لا يُفرد له واحد . ينظر اللسان (شمطل)
(١٥٦) المنصف ١ : ٢٢
(١٥٧) المصدر نفسه ١ : ٢٢
(١٥٨) هو الكميت بن زيد الأخنس الأسدي الكوفي . من شعراء العصر الأموي المجيدين ، ومن اعلم الناس بلغات العرب وأيامها وأنسابها ومناقبها ومثالبها . توفى سنة ١٢٦ هـ . والبيت رواه اللسان في مادة (ك ب و). والعداوات جمع عَداة : الأرضُ الطيبة التربة الكريمة المنبت التي ليست بسبخة . والنضار : اسم للذهب والفضة . والنبعُ : شجر يطول ويعلو وينبت في قمم الجبال . والفصافص جمع فصفصة ، وهي الرطبة من علف الدواب ، ويسمّى القتُّ . أراد : أنّا عربٌ نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب في القدر ، وكالنبع في السمّو ، ولم ننشأ كغيرنا نشأة حقيرة كعلف الماشية الملقى في الكناسة.
(١٥٩) المنصف ١ : ٢٣
(١٦٠) المصدر نفسه ١ : ٢٣
(١٦١) المصدر نفسه ١ : ٢٣
(١٦٢) ينظر مِلاح الألواح في شرح مَراح الأرواح : ٣٨ ـ ٤١
(١٦٣) ينظر المنصف ١ : ١٨٨ ، والممتع : ١١٩
(١٦٤) ينظر المنصف ١ : ١٨٦ ، والممتع : ١١٩
(١٦٥) وَعِمَ : قال أنعم
(١٦٦) وغم : حقد
(١٦٧) وحر صدره : حقد ووغر
(١٦٨) غر صدره : امتلأ غيظاً
(١٦٩) ينظر الممتع : ١٢١ . ما كان من هذه الأفعال مثالاً فوزن مضارعه (يَعِلُ) لأنَّ فاءَه محذوفة ، والدليل على أن (يَطَأُ) و (يَسَعُ) في الأصل إنَّما هو (يَوْطِئُ و يَوْسِعُ) ، ثمَّ فتِحت العين لكون اللاّم حرفَ حلقٍ ، حَذفُ الواو منهما، ولم يُعتدَّ بالفتحة لكونها عارضةً . ولو كانت أصليةً لم تُحذفِ الواو ، كما لم تُحذف مِن : يَوْجَلُ و يَوْحَلَ ـ يقع في الوحلِ ـ وبعض ما شذَّ من هذه الأفعال جاء أيضاً على القياس ، نحو: حَسِبَ و نعِمَ و وَلِهَ ويَئِسَ .
(١٧٠) ينظر الكتاب ٤ : ٤٠، وينظر الممتع : ١٢٢، وينظر شرح الشافية ٤ : ٥٤، وينظر المزهر ٢ : ٣٩
(١٧١) نعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر ، فلا يكون إذاً إلا متعدياً ، وهو باب مطرد في كل ثلاثي متصرف تام خال من ملزم الكسر أي كونه مثالاً واوياً أو أجوف أو ناقصاً يائيين .
(١٧٢) إنَّ اختلاف الحركة بين الماضي والمضارع أقيس من اتفاقهما، وأن فَعَل يفعَل قياسه اللزوم مثل : فعُل يفعُل.
(١٧٣) ينظر شرح الشافية ١ : ٧١
(١٧٤) الكتاب ٤ : ٦٨ ، وينظر شرح الشافية ١ : ٧١ .
(١٧٥) قبل حذف الفاء وإلاّ هو (يَعِلُ)

(١٧٦) ينظر الكتاب ٤ : ٥٢ ـ ٥٣، وينظر المنصف ١ : ١٨٤، وينظر الممتع : ١٢٠، وينظر شرح الشافية ١ : ١١٥ و ١٢٠و ١٢٩

(١٧٧) يجُد من الموجدة والوجدان (بضم الجيم) شاذ : وقيل لغة عامرية في هذا الحرف خاصة . وذهب ابن مالك في التسهيل أن لغة بني عامر ليست مقصورة على (يجُدُ) بل هي عامة في كل ما فاؤه واو من المثال . وهذا القول الذي قاله ابن مالك مخالف لما ذهب إليه فحول النحويين . قال السيرافي: ان بني عامر يقولون ذلك في (يجد) من الموجدة والوجدان ، وهم في غير (يجد) كغيرهم، وكذا قال صاحب الصحاح والرازي في المختار وغيرهم كثير . ينظر شرح الشافية ١ : ١٣٣

(١٧٨) ينظر الكتاب ٤ : ٥٤ ، وينظر المنصف ١ : ١٨٧ ، وينظر الممتع : ١٢٢ ، وينظر شرح الشافية ١ : ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ ، وينظر الارتشاف ١ : ٥٩ ، وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ : ٣٩ .وظاهر مذهب ابن جني وابن عصفور أنَّ الشذوذ في (يَجُدُ) من جهة ضم العين لا من جهة حذف الفاء لأن العين على كلامهما مكسورة في الأصل فيتحقق مقتضى الحذف، فيكون قياساً. ويجوز ـ كما ذهب إليه ابن الحاجب ـ أن تكون الضمة أصلية لا عارضة ، فيكون الشذوذ في حذف الفاء.

(١٧٩) هو جرير بن عطيَّة بن الخطفَى اليربوعي التميمي المضريّ ، أحد فحول شعراء العصر الإسلامي. مات سنة في ١١٠ هـ. هذا البيت من قصيدة له في هجاء الفرزدق وردت في ص ٣٦٤ من ديوانه. ورواه اللسان في مادة (وجد). ونَقَعَ الفؤادُ : رَوِىَ . ونقعَ الماءُ العطشَ : أذهبه . والشَربةَ : المرّة الواحدة من الشرب. والصوادي: جمع صادية وهي العطش . وروي (الحوائم) بدل من (الصوادي) و وجَدَ الشيءَ يجِده وجوداً : ادركه. ويجُدُه أيضاً بالضم لغة عامرية . والغليل : حرّ العطش .

(١٨٠) المنصف ١ : ١٨٥

(١٨١) سورة الاخلاص الآية ٣

(١٨٢) سورة الحجر الآية ٥٣

(١٨٣) ينظر الكتاب ٤: ٥٣، وينظر الممتع : ١٢١ و ١٢٢، وينظر شرح الشافية ١ : ١١٧، وينظر شمس العلوم ١ : ٧٢

(١٨٤) المنصف ١ : ١٨٨

(١٨٥) المنصف ١ : ١٨٨

(١٨٦) ينظر الممتع : ١٢٠

(١٨٧) لأنه باب على حياله ، لا يكون متعدياً أبداً، إنَما يكون للهيئة التي يكون الشيءُ عليها ، نحو :(ما كان ظريفاً ولقد ظَرُف، وما كان شريفاً ولقد شَرُف ،) فتباعد هذا الفعل من باب (فَعِلَ و فَعَلَ) اللَّذين قد يكون كلّ واحد منهما متعدّياً وغير متعدٍّ ، وأيضاً فلم يدخل في مضارع (فَعُلَ) كسر ولا فتح كما جاء (قَتَلَ يَقْتُلُ) و(فَضِلَ يفضُلُ) ـ من تداخل اللغات) لأن فَعُل لا يتعدّى ، فلم يَقْوَ قُوّة (فَعَلَ و فَعِلَ) المتعدّيين ، فدخلا عليه ولم يدخُل عليهما وإنَّما جُعلت الضمة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة لأنَّ ما يتعدى من الأفعال أكثر مما لا يتعدَّى . فجعلت الضمَّة في عين ما لا يتعدّى لقلَّته ، وخصُّوا المتعدّي بالفتح والكسر لكَثْرَتهِ وخفَّة الفتحة والكسرة هَرَباً من أن يَكْثُرُ من كلامهم ما يستثقلونه . وهذا نحو قول أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١٠ هـ) في رفع الفاعل ونصب المفعول، لقلة الفاعل وكثرة المفعول به للفعل، لِيَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون . ينظر المنصف ١ : ١٨٨ ـ ١٩٠ و الخصائص ١ : ٤٩ .

(١٨٨) ينظر المنصف ١ : ١٨٦

(١٨٩) ينظر المصدر نفسه ١ : ١٨٦

(١٩٠) ينظر المصدر نفسه ١ : ١٨٦ ـ ١٨٧

(١٩١) أصله : يَبْيِعُ ثم نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها

(١٩٢) ينظر الممتع : ١٢٠

(١٩٣) قلاه : أبغضه وكرهه غاية الكره

(١٩٤) عثِيَ الأرض عُثْيّاً و عِثِياً و عَثَياناً . كل ذلك أفسد . وقال كراع النمل: عثى يعثى مقلوب من عاث يعيثُ ، فكان يجب على هذا يَعْثي إلا أنه نادر ، والوجه عَثِيَ في الأرض يَعثى عُثُواً . ينظر اللسان والتاج (عثا) ،وينظر الارتشاف ١ : ١٦٠ ، وينظر المزهر ٢ : ٣٩ .

(١٩٥) جبى : جمع وحصّل

(١٩٦) ينظر الممتع : ١٢٢ ، وينظر الارتشاف ١ : ١٨٠ ، وينظر المزهر ٢ : ٣٩ .

(١٩٧) ويقال الأصم ، وهو ما عينه و لامه من جنس واحد

(١٩٨) أصله يَرْدُدُه ، ثم نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها وادغمت في الدال الثانية . كذلك يَشُدُّه.

(١٩٩) ينظر الممتع : ١٢٠

(٢٠٠) هرَّ الكأسَ : كرهها

(٢٠١) علَّهُ : سقاه السقية الثانية بعد النهل
(٢٠٢) بتَّه : قَطَعه
(٢٠٣) المزهر: ٢ : ٤٠ ، وينظر الممتع : ١٢٢ ، وينظر شرح الشافية للرضي ١ : ١٣٤ ، وينظر شفاء العليل في ايضاح التسهيل ٢ : ٨٤٥ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٤ : ٢٢١٧
(٢٠٤) ينظر الإرتشاف ١ : ١٦٥ ، وينظر اللسان (عضض)
(٢٠٥) ينظر الممتع : ١٢٠
(٢٠٦) ارتشاف الضرب ١ : ١٦٥ وينظر شفاء العليل ٢ : ٨٤٤ ـ ٨٤٥ ، وينظر المزهر : ٢ : ٤٠. ولم يذكر السيوطي في المزهر إلا إحدى وعشرين وسقط منه سبعة
(٢٠٧) يقال ترَّ الشيءُ يترُّ ويترُّ ترّاً : بان وانقطع بضربه
(٢٠٨) يقال عين ثَرَّة : غزير الماء.
(٢٠٩) يقال أثَّ يأثُّ ويئِثُّ و يَؤُثُّ أثّاً : إذا كثر وعظم
(٢١٠) يقال فحَّت الافعى تفِحُّ وتفُحُّ فحاً ... وهو صوتها من فيها
(٢١١) يقال نسَّ اللحم والخبز ينُسُّ وينِسُّ نسُوساً : يبس
(٢١٢) ينظر الأفعال لابن القطاع ١ : ٥١ و ١٧٥ ، و ٢ : ١٥٧ ، وينظر الافعال للسرقسطي ٣ : ٣٦٣ و ٦٢٢، وينظر ارتشاف الضرب ١ : ١٦٧
(٢١٣) ينظر تصريف الاسماء والأفعال : ٩١
(٢١٤) ينظر الممتع : ١٢١
(٢١٥) وقد ورد هذا الفعل من باب عَلِمَ ، ومن باب نَصَرَ ، والمصدر فيهما ركْناً وركوناً (كفهم ودخول)، وحكى بعضهم لغة ثالثة وهي ركَن يركَن (كفَتَحَ يَفْتَحُ) وحكى كُرَاع النمل (ت ٣٠٩ هـ) فيه لغة رابعة وهي ركِن يركُنُ بالكسر في الماضي والضم في المضارع . واختلف في تخريج اللغتين الثالثة والرابعة . فقيل : هما شاذتان ، والرابعة أشذّ من الثالثة ، ونظيرها فضل يفضل ، وحضر يحضر ، ونعم ينعم ، وقيل في اللغتين الثالثة والرابعة : هما من التداخل بين اللغتين الأولى والثانية . ينظر شرح الشافية ١ : ١١٥ ، وينظر اللسان (ركن)
(٢١٦) الممتع : ١٢١
(٢١٧) رأي الفرّاء في أبنية الاسماء والافعال والمصادر : ٣٣٣
(٢١٨) المنصف ١ : ١٨٦
(٢١٩) الممتع : ١٢١
(٢٢٠) الإرتشاف ١ : ١٥٨
(٢٢١) شرح الشافية ١ : ١١٧
(٢٢٢) ينظر الممتع : ١٢١
(٢٢٣) ينظر المصدر نفسه : ١٢١
(٢٢٤) احرنجم القومُ : ازدحموا .
(٢٢٥) ذهب ابو حيّان إلى أن مزيد الرباعي بناءان فقط ، وأن نحو اطمأنَّ فملحق باحرنجم وليس بناء أصليّاً. ينظر الارتشاف ١ : ١٨١
(٢٢٦) ينظر الممتع : ١٢٣ ، وينظر الارتشاف ١ : ١٨٠ ـ ١٨١ .

Almasadir

1. abn jiniy alnahwiu lilduktur fadil salih alsamrayy, saeadat jamieat baghdad ealaa nashrihi, dar alnadhir liltabaeat walnashr waltawzie 1970 m
2. 'abaniat al'asma' wal'afeal walmasadiru, abn alqitae (abu alqasim eali bin jaefar bin eali alsuedi t 515 h) tahqiq d. 'ahmad muhamad eabd alddaym, mutbaeat dar alkutub almisriati, lqahrt 1999 m.

3. 'akhbar alnahwiin albsryiyn lilsiyrafi, tahqiq alduktur muhamad 'iibrahim albana, dar alaietisam, t 1 sanat 1985 m
4. airtishaf aldurub min lisan alearab, li'abi hian al'undilsi (t 745 h) tahqiq alduktur. rajab euthman muhamad walduktur ramadan eabd altawab, maktabat alkhanijii bialqahrt, t 1 1988 m
5. 'asul altafkir alnahwia , lilduktur eali 'abu almakarim , manshurat aljamieat alliybiat , kuliyat altarbiat، ١٩٧٣
6. al'iibdal liaibn alsikit, tahqiq hsin muhamad muhamad sharaf aldyn, nashr alhayyat aleamat lishuuwn almatabie alamyryt, 1398 h
7. al'ashbah walnazayir fi alnahw: lilsayutii, rajieah alduktur fayiz nizjini, dar alkitab alearabi, t 1 sanat 1984 m
8. alaswl, lilduktur tamam hassan, alhayyat almisriat aleamat lilkitab, t 1982 m.
9. al'usul fi alnahwi, li'abi bikr bin alsiraj (t 316 h) tahqiq alduktur eabd alhusayn alftly, muasasat alrisalat bibayrut, t 3 sanat 1988 m.
10. al'afealu, abn alqitaeu, tahqiq 'iibrahim shams aldiyni, maktabat ealam alkutub bayrut, t 1, 1983
11. alaiqtirah fi eilm aswl alnahwi, lijalal aldiyn alsayuti, tahqiq 'ahmad salim alhamsi walduktur muhamad 'ahmad qasim, jurus brs, 1 t 1988 m.
12. al'iinsaf fi masayil alkhilaf bayn alnahwiin albsryiyn walkufiiyn, lil'anbari, wamaeah kitab alaintisaf min alainsaf, limuhamad muhyi aldiyn eabd alhamyd, mutbaeat alsaeadat balqahirt, t 4 sanat 1961 m.
13. ailtimam fi tafsir 'ashear hdhyl mimaa 'aghfilah 'abu saeid alsukri, li'abi alfath euthman abn jini, haqaqah waqadam lah d. 'ahmad naji alqysy w d. khdyjt alhadithii, wd. 'ahmad matlub, mutabaeat aleani bibaghdad, 1 t 1962 m
14. alkhasayis liaibn aljnny , tahqiq muhamad eali alnijar , dar alkutub almisriat , t 2 , 1952 m
15. alkhilaf alnahwayu bayn albasariiyn walkufiiyn wakitab al'iinsaf , muhamad khayr hulwani
16. alssahibiu fi faqih allughat wasanan alearab fi kalamiha , li'abi alhusayn 'ahmad bin faris (t 395 h) , thqyq: mustafaa alshwymy , muasasat a. badran liltibaeat walnashri, bayrut, lubnan 1964 m
17. alqias fi alnahw alearabii min alkhalil 'iilaa abn jiniy , lilduktur sabir bikr 'abu alsueud , maktabat altalieat bi'usyut , sanat 1987 m

18. alqias fi alnahw mae alshshadhi min almasayil alhalyiat , li'abi eali alfarisi , lildukturat munaa 'iilyas , dar alfikr bidimashq , t 1 , 1985 m
19. alkitab , li'abi bashar eamrw bin euthman bin qambir (sybwyh) , thqyq: al'ustadh eabd alsalam muhamad harun , maktabat alkhanijii bialqahirat , t 3 , 1988 m
20. almubdie fi altasrif , li'abi hyan al'undilsi (t 745 h) , tahqiq alduktur eabd alhamid alsyid talab , maktabat dar aleurubat , t 1 , 1982 m
21. almuhtasib fi tabyin wujuh shiwadh alqarra'at walaiidah eanha, li'abi alfath euthman abn jini, thqyq: al'ustadh eali alnajdi nasf walduktur eabd alhalim alnijar walduktur eabd alfattah 'iismaeil shalibi, tabae almajlis al'aelaa lilshuwuwn al'iislamiat bialqahirati, 1389 h
22. almadaris alnahwiat , lilduktur shawqi dayf , dar almaearif bialqahirat , t 7 , 1968 min
23. almuzhar fi eulum allughat wa'anwaeiha , lilsayutii , sharahuh wadabtuh , muhamad 'ahmad jadin almawlaa wakharun , manshurat almaktabat aleasriat , bayrut , 1986 m
24. almumtie fi altasrif , liaibn esfwr (669 h) , thqyq: alduktur fakhara aldiyn qibawat , bayrut , lubnan , t 1 , 1996 m
25. almansif sharah abn jniy likitab altasrif lilmazinii , thqyq: 'iibrahim mustafaa waeabdallah 'amin , wizarat almaearif aleumumiat , 'iidarat 'iihya' alturath alqadim , t 1 , 1954 m
26. ' .iinbah alrawat ealaa 'anbah alnahat , lilqaftii , tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim , mutbaeatan dar alkutub almisriat bialqahirat , sanat 1981 m.
27. tarikh alealam alearabii hataa nihayat alqarn alththani alhajarii , lilduktur eali 'abu almakarim , alqahrt alhadithat liltabaeat , t 1 sanat 1971 m.
28. siru sinaeat al'iierab , liaibn jiniyin , j 1 , thqyq: mustafaa alsiqa wakharin t 1 , mutbaeat mustafaa albabi , misr , 1954 m. wj 2 , tahqiq: 'ahmad rashid saeid , 1975 m.
29. sybwih jamie alnahw alearabii , lilduktur fawzi almaseud , alhayyat almisriat aleamat lilkitab , 1986 min.
30. sharah almufsali, liaibn yaeish (t 643 h) 'iidarat altabaeat almuniriat bimasri, rawje wasahh bimaerifat mushiakhat al'azhar (bdun tarikh.(
31. sharah shafiat abn alhajibi, liradii aldiyn alaistirabadhii (t 686 h) mae sharah shawahidih lilbaghdadii (t h 1093) tahqiq: muhamad nur alhasan wakharin, dar alkutub aleilmiata, bayrut 1979 m.

32. shifa' alealil fi aydah altashili, limuhamad bin eisaa alsalsilii (t 770 h) tahqiq: d. alsharif eabd allah eali alhusayni albrkati, dar alfadilat, makat almukramat, t 1986 m
33. shams aleulum wadiwa' kalam alearab min alklum, linashwan bin saeid alhamiri (t 573 h) tahqiq: a. d .hasin eabd allah aleumri wakharina, t 1 dar alfikr bidimashq 1999 m
34. tabaqat alnahwiin wallaghuiin, li'abi bikr alzubaydi (t 379 h) tahqiq al'ustadh muhamad 'abu alfadl abrahym, tabae dar almaearif bimasr, t 2 sanat 1984 m
35. tabaqat fuhul alshueara'i, limuhamad bin salam aljamhi (t 231 h) tahqiq: mahmud muhamad shakir, mutbaeat almadani bimisra, sanat 1980 m
36. turuq tanmiat al'alfaz fi allght, lilduktur 'iibrahim 'unys, tabeat alqahrt 1967 m
37. lamae al'adilat fi aswl alnahw, liaibn al'anbari, tahqiq saeid al'afghanii, dimashq 1957 m
38. majalis aleulama'i, li'abii alqasim alzajajy, thqyq: eabd alsalam harun, maktabat alkhaniji, 2 t 1983 m
39. maratib alnahwiin, li'abi altayib allaghawii (t 351 h) tahqiq al'ustadh muhamad 'abu alfadl abrahym, maktabatan nahdatan misr bialfijalat alqahrt 1955 m
40. muejam al'adbba' liaqut alhamwi, nashr dar alfkr, t 3, 1400 h
41. mlah al'alwah fi sharah marah al'arwahi, lileaynii (bduri aldiyn mahmud 'ahmad aleayni t 855 h) haqaqah: eabd alsitar jawari, mutabaeat alrashid 1990 m
42. manahij alqudama' fi altaasil alsarfii fi daw' almunahaj alttarikhii, muhamad salih yunis ghdyt, risalat majstyr, aljamieat al'urduniyat 1996 m
43. nuzhat al'alba' fi tabaqat al'adba'i, li'abi albarakat abn al'anbari, thqyq: 'iibrahim alsamrayy, nashr maktabat almanar bal'urdini, t 3, 1405 h.